المدن الجديدة والتنمية الاقليمية فى مصر



د. احمد محمد عبد العال

د. أحمد محمد عبد العال

المدن الجديدة

والتنمية الاقليمية فى مصر

تهدف هذه الدراسة (١) إلى محاولة الإجابة عن سؤال محدد يتعلق بالارتباط بين كـل من : سياسة المدن الجديدة new town policy واستراتيجية التنمية الاقليمية regional development strategy فى مصر ، أو بمعنى آخر تتساءل عن مـدى العلاقـة بـين انتهاج سياسة التنمية الاقليمية من ناحية ، وتخطيط وإنشاء المدن الجديدة من ناحية اخرى ولقد قسمت الدراسة الـى قسـمين كبيـرين ، يـدور الأول منهمـا حـول : المفـاهيم والاستراتيجيات والأبعاد المكانية والنظرية ، وقد تمت مناقشة كل ذلك فى مبحثـى هـذا القسم وهما : المبحث الأول ، حيث نوقشت مفاهيم : المدينة الجديدة والتنميـة الاقليميـة وألقى الضوء على دور المدن عامة فى التنمية الاقليمية ، أما المبحث الثانى فقـد عـالج موضوعات : أقاليم التنمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية ، ثم تعرض للعلاقة بين كل من المدن الجديدة وهذه الاسـتراتيجيات ليختـتم بالقـاء الضـوء علـى عمليـة " التقلـيم regionalization أو "الأقلمة" التى تعنى كيفية تقسيم الدولة الى أقاليم من أجل التنمية ٠

أما القسم الثانى من الدراسة ـ والذى خصص لموضوع المدن الجديدة فى مصر مـن حيث علاقتها بالتنمية الاقليمية ـ جوهر الدراسة ـ فقد قسم أيضا الى مبحثين ناقش الأول منهما ـ المبحث الثالث ـ التنمية الاقليمية فى مصر ، بادئا بالقاء الضوء علـى تجربـة التخطيط القومى المصرية ، ثم اتجه الى إيضاح الأبعاد المكانية للتنميـة ، مبـرزا أهـم محاورها ، أما المبحث الرابع فقد اختص بالمدن المصرية الجديدة من حيـث : نشـأتها وتطورها وتوزعها على محاور التنمية وتوزعها على الاقاليم الاقتصادية نظريا وواقعيـا وأنماطها من منظور التنمية وتبعيتها أواستقلالها عن المدن الاخرى ثم وظائفها كأقطـاب تنمية development poles أو أقطاب تخفيف relief poles ، أو كمدن مشـروعات قومية أو متعددة الأهداف ، وكما بدأت الدراسة بمقدمة فانها قد أنهيت بخاتمـة أوجـزت العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية الاقليمية فى مصر ٠

المبحث الأول
المفاهيم والأبعاد النظرية

١-١ مفهوم المدينة الجديدة

المدينة الجديدة ـ new town نمط من الأنماط العمرانية الحضرية نشأ مواكبا لنشـأة جغرافية العمران كأحد فروع الجغرافية البشرية فى أواخر القرن التاسع عشـر وأوائـل القرن العشرين ، واذا كانت المدرسة الجغرافية الفرنسية هى المهـد الـذى نشـأت فيـه جغرافية العمران الحديثة ، فان ظهور المدينة الجديدة ـ فكرا وتطبيقـا ـ قـد ارتـبط بالتجربة العمرانية البريطانية (٢) فمن المعروف أن المدينة الجديدة كنمط عمرانـى قـد انتشرت على المستوى العالمى منذ خمسينيات القرن العشرين ، بعد أن مكثت لفترة مـن الوقت فى " المشتل البريطانى " فيما بين اختمار فكرة مدن الحدائق فـى ذهـن " إبنـزر هوارد .Howard , E " فى نهايات القرن التاسع عشر ، وتلك الطفرة من المدن الجديـدة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة (٣) .

ولقد كان الهدف الأول من انشاء المدن الجديدة فى بريطانيا هو توفير الحياة الفضـلى لسكان مدينة لندن ، عن طريق بناء مجموعة من مدن الحدائق Garden cities ولكن هذا الهدف سرعان ما تحول الى : إنعاش المناطق المتدهورة depressed areas وذلك فـى أعقاب الدمار الذى لحق بمعظم المدن البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية ، أما اليـوم فلقد أصبح من الصعب تحديد هوية المدينة الجديدة ، بعد أن تعددت أهدافها واختلفت مـن دولة الى أخرى ، ومن فترة زمنية الى أخرى ، هذه الأهداف التى تراوحت بين تحقيـق التنمية فى المناطق المتخلفة عن طريق إنشاء أقطاب أو مراكز التنمية أو النمو growth poles, growth centers وتخفيف التكـدس السـكانى والاقتصـادى عـن المراكـز المتروبولية الكبرى عن طريق أقطاب التخفيف relief poles ، لذلك فمن الصعب إيجاد قاعدة مقنعة تمكننا من تحديد مفهوم المدينة الجديدة دون القياس " ولو أن هذا المفهوم بـدأ يتبلور ويدخل فى إطار نظرية أوسع هى نظرية مراكز النمو " (٤) .

وبالاضافة الى صعوبة تحديد مفهوم المدينة الجديدة ، فإن ثمة صعوبة أخرى تكتنـف عملية تقييم هذا النمط العمرانى ، ألا وهى قلة الدراسات المتعلقة بالمؤشرات التى يعتمـد عليها فى عملية التقييم هذه ، كمؤشر العائد الاقتصادى والفائـدة الاجتماعيـة ، ومؤشـر استراتيجيات التنمية العمرانية المختلفة ، وترجع هذه القلة الـ ـى : عدم وضوح أهـداف المدن الجديدة من ناحية ، وطول الفترة الزمنية اللازمة لإجراء عملية التقييم مـن ناحيـة ثانية ، وصعوبة عملية حساب كل من العائد الاقتصادى والفائدة الاجتماعية من ناحية ثالثة (٥) ٠

وتتميز أنماط مراكز الاستقرار البشرى الحضرى حديثة النشأة - المـدن الجـديدة - بتعددها من حيث اتصالها بالمدن الأقدم نشأة أو انفصالها عنها ، ومن حيـث اسـتقلالها الاقتصادى عن هذه المدن أو تبعيتها لها ، ومن ثم تندرج هذه الأنماط مـن : الضـاحية الجديدة new suburb إلى المدينة الجديدة المستقلة ، مرورا بالضواحى المخططة والمدن التوابع satellite towns وكل هذه الأنماط تمثل عناصر إتجـاه الانتشـار المـدنى أو الإتجاه التخطيطى وهو أحد اتجاهى النمو التى تسلكها المدينة المعاصرة ، أمـا الاتجـاه الآخر فيتمثل فى الاتجاه نحو **مركزية النمو** (٦) ٠

وتتسم ظاهرة المدينة الجديدة بأنها ظاهرة عامة - رغم تباين الاعتبارات الكامنة وراء إنشائها - حسب تباين الأنظمة السياسية المختلفة ، ومشكلات العصر الذى تنشأ فيه هـذه المدن ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التى تظهر فيها ، وفى الوقـت نفسـه تعتبر هذه المدن إنعكاسا لمفاهيم معينة تتعلق بالأيـديولوجيات السـائدة فـى المجتمـع ، وبطبيعة الحكومة من حيث مركزيتها أو لامركزيتها ، ومن حيـث درجـة تـدخل هـذه الحكومة فى تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حيث اتجاهات التنمية ٠

واذا كانت أهداف المدن الجديدة فى بريطانيا تتمثل فى : حل مشكلة الاسكان وإعـادة توزيع السكان ، وفى محاولة تخفيف حدة الفقر الحضرى بايجاد فرص عمل جديدة ، مما يعنى الإرادة المسبقة فيما يتعلق بنشأة هذه المدن - وهى الأهداف ذاتها من عملية إنشاء المدن الجديدة فى كل من مصر وفرنسا على سبيل المثال - فان المـدن الجديـدة فـى الولايات المتحدة لا تنشأ طبقا لتصور معين أو لمخطط قومى ، وإنّما تنشأ بشكل تلقـائى spontanious (٧) على أساس أن التوسعات الحضرية الجديدة تعتبر تجمعات عمرانيـة

جديدة ، وهذا عكس الوضع فيما كان يعرف بالاتحاد السوفييتى ، حيث كانت أية إنشاءات عمرانية حضرية جديدة تدخل فى عداد المدن الجديدة ، مهما كانت أهمية هذه الانشـاءات (٨) .

وترتيبا على ما سبق فان التعريف المحدد أو التحديد المعترف به بالاجمـاع لمفهـوم المدينة الجديدة ليس هدفا فى حد ذاته فى الدراسة الحالية ، وإنّما يمكن القول أن مفهـوم المدينة المصرية الجديدة التى سوف تعتمده الدراسة هو : كل مدينة أقيمـت أو وضـعت خطط إنشائها فيما بعد عام ١٩٧٥م ، ولم تكن موجودة فى الواقع أو الفكـر التخطيطـى المصرى قبل ذلك التاريخ ، الذى يمثل بداية إتجاه الدولة الى إنشاء المدن الجديـدة (٩) ، حين اتخذت عدة خطوات تشريعية وتنظيمية واقتصادية لتنفيذ سياسة نشر العمران خارج المعمور الحالى ، وإن كان بعض الباحثين يرجع بالجذور الاولى لفكرة إنشـاء المدينـة الجديدة فى مصر الى عام ١٩٦٨ (١٠) ، أو ربما الى قبل ذلك بمائة عام ـ مدن منطقة قناة السويس ـ خاصة مدينتا : بورسعيد والاسماعيلية (١١).

١ - ٢ مفهوم التنمية الاقليمية

ترجع أهمية المفهوم الجغرافى لموضوع التنمية الاقليمية الى طبيعة المنظور الجغرافى فيما يتعلق بكل من : الاقليم والتنمية ، فالاقليم من أكثر المفاهيم الجغرافية وضوحا ، بـل إن غاية البحث الجغرافى هى تحديد ملامح الشخصية الاقليمية (١٢) أما التنمية ، فلـيس أقدر من الجغرافى على دراستها دراسة شاملة من كافة أبعادها : الاجتماعية والاقتصادية والمكانية ، خاصة اذا ما وضع فى الاعتبار أن من أهداف علم الجغرافيا ـ التطبيقيـة ـ تحسين سطح الأرض بوصفه مكانا للحياة البشرية ، ولذلك فالجغرافيا تهـتم بالمشـكلات المكانية الاقليمية ، من حيـث : دراسة اسسها وتحديد أسبابها ووضع حلولها ، كما تعتبر ـ أى الجغرافيا ـ ميدان بحث علمى له نتائج ذات أهمية كبرى فـى تحقيـق التـوازن الاقليمى أو المساواة الاقليمية ، وذلك عن طريق العمل على التقليل من التفاوتات الاقليمية داخل الاقليم الواحد intra - regional ، والحد من هذه التفاوتـات فيمـا بـين الاقـاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة inter - regional (١٣) .

وتتلخص فكرة التنمية الاقليمية أو مفهومها فى تلك العملية ـ النظريـة أو التطبيقية ـ التى تؤدى الى إحداث عدة مظاهر تدل على تغير "اللاندسكيب النفعـى beneficial

landscape " لاقليم ما ، بما يحقق وضعا أفضل لسكان هذا الاقليم ، ومـن ثـم يمكـن تعريف التنمية الاقليمية بأنها : " تلك التغيرات ـ والتغير من أهم اهتمامات علم الجغرافيا ـ التى تطرأ على حالة اقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حيـاة سـكانه ، وتقليل التفاوتات المكانية البشرية human spatial disparities بين أجزائه المختلفـة ، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده ، وتحسين كفـاءة إمكاناتـه البشـرية بكافـة تفصيلاتها " ، ويمكن اعتبار تحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة الواحدة من أهم مفاهيم التنمية الاقليمية (١٤) وهو المفهوم المقصود فى هذه الدراسة ٠

١ - ٣ دور المدن فى التنمية الاقليمية

رغم أن الوسيلة الأكثر بساطة لادخال موضوع الحيز space الى حيز دراسات النمو الاقليمى قد تكون عن طريق استخدام عامل المسافة أو مقاييس تكلفة النقل ، إلا أن ذلـك ليس هو المنهج الوحيد أو الأكثر أهمية فى هذا الصدد ، وذلك لأن الاقتصاديين الاقليميين لا يهتمون فقط بالمسافة الفاصلة بين النقاط أو المواقع فى الحيز الجغرافى : على سـبيل المثال : بين مواقع المواد الخام والأسواق ، أو بين سوق وآخر ، أو بين مواقع الانتـاج ومواقع الاستهلاك ، ولكن اهتمامهم يتسع ليشمل البناءات الداخلية لهذه النقاط المكانية ٠

وعلى وجه الخصوص ، قد تكون التجمعات المكانية لكـل مـن السـكان والأنشـطة الاقتصادية هى الملمح الأساسى المميز الفاصل بين إطار عمل تحليلى يرتكز على وجود مجموعة من الأقاليم غير المكانية أو غير الحيزية spaceless regions وإطـار عمـل تحليلى آخر يدرك أو يقر بوجود " الحيز "أو البعد المكـانى spatial dimension بـين الاقاليم أو ضمن كل إقليم من هذه الاقاليم ٠

ولما كانت الأماكن المقصودة هنا هى المدن ، فانه يتبادر الى الذهن سؤال عن مـدى الصلة بين كل من المدينة والتنمية الاقليمية ، وللاجابة عن مثل هذا السؤال يمكن القـول أن كل مظهر من مظاهر التغير فى الاقتصاد القومى ينعكس فى شـكل تغيـر حضـرى يختلف باختلاف كل من : النظام الحضرى والاقتصاد القومى ، وهـو الاخـتلاف الـذى ينعكس على حجم المدينة ووظيفتها وعلاقتها بمناطق نفوذها وتأثيرها على المدن الاخرى أو تاثرها بها (١٥) ومن ناحية أخرى فإن هناك ارتباط كبير بين عملية التحضـر مـن ناحية ، والتغير الثقافى والاجتماعى من ناحية اخرى ، لأن الأخير هـو الـذى يهيـئ المجتمع للانتقال الى مرحلة تراكم رأس المال والتطور التقني ، ومن ثم التقدم الاقتصادى

ويحدث هذا فى جزء منه بسبب أن المركز العمرانى الحضـرى ـ خاصـة إذا كـان ذا مقياس كبير ـ يمثل ميدان تنافس تتواجه فيه الأوضاع التقليدية ـ العاكسة للنمو الداخلى ـ والأوضاع الخارجية التى غالبا ماتكون " حاملة للنمو " أو نزاعة اليه ، وهذه الظاهرة يطلق عليهـا منظـرو قطـب النمـو عمليـة الاسـتقطاب النفسـى psychological polarization (١٦) .

وتتمثل أهمية عملية الاستقطاب النفسى فى ان نمو المراكز الحضرية دائما ما يكون له تأثير "مولّد" على التنمية الاقليمية والتنمية القومية ، فالمدينـة تعتبـر " عـين" و" أذن " إقليمها ، ترى وتسمع وتشعر بأجزائه المختلفة ، وكذلك بالاقتصاد القومى ، بل وبالعـالم كله حيث الابتكارات والعادات والنظم الادارية الجديدة ، أى : المحـدثات innovations ذات الأهمية الكبيرة فى الاسهام فى تقدم وتنمية هذا الاقليم (١٧).

وتقوم المدن بدور مهم فى عمليتى : النمو الاقليمى والتنمية الاقليمية ، وذلك لأن وجود هذه المدن يعتبر شرطا أساسيا ـ وإن لم يكن وحيدا ـ للانتقال بـالمجتمع مـن مرحلـة الاقتصاد الأحادى الى مرحلة الاقتصاد المتنوع كلما تعددت وظائفها ، كما أن هذه المدن تعتبر مستودعات إشعاع للتحول الاقليمى باعتبارها مواقع رئيسـة للمـدخلات الحيويـة اللازمة لعمليتى الانتاج والتنمية ، فوجودها فى هذه المواقع وقيامهـا بوظائفهـا لخدمـة المناطق الاقليمية يجعلها قادرة على نشر التنمية الى المدن الأصـغر ، والـى المراكـز العمرانية الريفية ، خاصة فى دول العالم النامى (١٨) .

كذلك فإن هناك علاقة واضحة بين البناءات الحضرية من ناحية ، والتنمية الاقليمية من ناحية أخرى ، وذلك لأن الأخيرة ترتكز فى معظمها على التصنيع الـذى يمثـل ـ هـو والتحضر ـ جانبان لعملة واحدة ، أو مظهران لعملية واحدة ، كذلك فإن كبر مقيـاس أو حجم المركز العمران ـ سكانا ووظائف ـ يعنى المزيد من التخصص الانتاجى من ناحية ، ومن الكفاءة الانتاجية من ناحية أخرى ، ومن ثم المزيد من النمو الصناعى ، كما يؤدى هذا الكبر الى إيجاد نظم وفورات خارجية مكانية وغيـر مكانيـة ذات تـأثير تجميعـى agglomerative يؤدى الى المزيد من التنمية (١٩).

ومن وجهة نظر تحليل النمو الاقليمى ، فان دور المدن أوسع بعض الشـىء مـن أن تتضمنه علاقات مصفوفة حضرية ـ صناعية ، كما أنه من حيث الفعالية بين ـ الاقليمية intra - regional فان التركز المكانى لكل من السكان والأنشطة الاقتصادية هو طريقة فعالة وكافية لتنظيم عملية توزيع الموارد الاقليمية (٢٠) .

ورغم وجود بعض النظريات المتعلقة بالأماكن المركزية وتراتبها ، كنظريـة المكـان المركزى" لكريستالر .Cristaller .W " وتحليل "لوش .Losch, A " للمراكز الهيراركية إلا أن أهم الصعوبات المتعلقة بفهم العلاقات البينية بين كل من حجم الهيراركية الحضرية الإقليمية وبنائها المكانى من ناحية ، والنمو الإقليمى من ناحية أخرى هى فى عدم وجـود نظرية كافية لتفسير كيفية تطور هذه الهيراركية أو لإيضـاح أهميتهـا بالنسـبة للتنميـة الإقليمية (٢١) ولكن رغم هذا ، فإنه إذا كان لتركيب الهيراركية الحضرية الإقليمية تأثير ضعيف على عملية النمو الإقليمى ، إلا أنه يمكن اعتبار أن حجم المدينة الكبيـرة القائـدة leading metropolis وكفاءة أدائها فى الإقليم هما الصلة الرئيسة بين البناء الحضرى من ناحية ، ومعدل التنمية الإقليمية من ناحية أخرى وذلك لأن المدينة ذات المرتبة الأكبر فى الإقليم لابد وأن تكون أكثر " نظرا للخارج " من غيرها من المدن الأخـرى ، وهـى المرشحة لأن تكون " ميناء دخول " لكافة عوامل التغيير المؤدية إلى التغير المؤدى الـى التنمية والقابلة لذلك .

ويعتبر سوق العمل المتروبولى سوقا أكثر كفاءة من غيره مـن الأسـواق الحضـرية الاخرى ، بما يوفره من مجالات أكثر للتغير المهنى ، ومن قابلية أكثر للتـأقلم الـوظيفى والتخصص المهارى ، ومن فرص أكثر تعددا لرحلة العمل اليومية كذلك فـان تـوفير رأس المال ، والتركيز المكانى للمؤسسات المالية هو نشاط متروبولى الى حد بعيد ، ومن ثم يتضح أن عامل الحركة بين ـ الإقليمية يتألف بدرجة متزايدة مـ ـ ـ ن : تـدفق رأس المال وتدفق قوة العمل بين ـ المتروبولية inter - metropolitan ومن ناحية أخـرى فان مدى الخدمات الحضرية ونوعيتها يمثل قوة جذب جيدة لصناعات جديدة تتجه نحـو المدينة الإقليمية القائدة ، وهو ما يلخص أهمية هذه المدينة ، طالما أن نمو الخدمات يرتبط بشدة بحجم المدينة ، وبمستوى الدخل النقدى لسكانها ، ولهذا فإن الطريقة الأكثـر كفـاءة لتوطين البنية الأساسية الاقليمية ـ من وجهة تعزيز النمو الاقليمى ـ هى فى تركيز هذه البنية الأساسية فى المدينة الرئيسة ـ الأولى prime ـ فى الأقليم .

المبحث الثانى

أقاليـــــم التنمـــية

٢ - ١ أنماط أقاليم التنمية :

تعرف المصطلحات الفنية terminology لعلم التخطيط أربعة أنماط ـ على الأقل ـ من أقاليم التنمية هى (٢٢) :

١ - أقاليم التخوم والجبهات frontiers regions
٢ - الأقاليم الانتقالية الهابطة downwrd transitional regions
٣ - الأقاليم الانتقالية الصاعدة upward transitional regions
٤ - أقاليم القلب core regions

والأقاليم الأولى ـ أقاليم التخوم ـ هى تلك الأقاليم كبيرة المساحة التى لا توجـد بهـا تقريبا محلات عمرانية أو أنشطة اقتصادية ، فى الوقت الذى تملك فيه إمكانـات متاحـة لإنشاء تلك المحلات والأنشطة ، أما الأقاليم الثانية ـ الإنتقالية الهابطة ـ فهى تلك التـى تمتلك قدرا من البنية الأساسية ، ولكنها غير قادرة على الحفاظ على مستوى التنمية الذى وصلت اليه ، بسبب استقطاب سكانها وأنشطتها أو أى منهما من قبل أجزاء أخـرى مـن الدولة التى تقع بها هذه الأقاليم ، والتى غالبا ما تكون أقاليم القلب core region ، حيث تكون النتيجة هى اتجاه هذه الأقاليم الهابطة نحو المزيد من الهبوط حتى تصـبح منـاطق متخلفة depressed areas بسبب تناقص أهميتها بمعدلات متسارعة .

أما الأقاليم الثالثة ـ الانتقالية الصاعدة ـ فهى تلك التى توجد بها شبكة مـن أنشـطة البنية الأساسية ، ولكنها شبكة غير كافية لجذب الوحدات الصناعية لإفتقارها الى بعـض أنشطة المؤسسات ، التى قد تكون موجودة ، ولكنها تؤدى بمستوى غير قادر على اجتذاب هذه الوحدات الى تلك الأقاليم ، وأخيرا فان الأقاليم الرابعة ـ أقاليم القلب ـ هى إما أقاليم متروبولية ، أو مجمعات صناعات عالية النمو ، تتوطن فيها كل من الألنشطة الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية ، ولذلك فهى تنمو على حساب كل من الأقاليم الثلاثة السابقة .

ويمكن تصنيف أقاليم التنمية فى مصر فى ضوء التقسيم السابق ، مع مراعاة انقسـام مصر إلى إقليمين واضحين من حيث درجة العمران هما : الإقليم المعمـور ، والإقلـيم اللامعمور ، واللذان يتسم كل منهما بأنه يتضمن بعض خصائص الإقليم الآخر ، فـالإقليم المعمور هو منطقتى الوادى والدلتا ، والذى يتسم ببعض الفراغ العمرانى فـى المنـاطق المتاخمة لأطرافه الأربعة : الشرقية والغربية والشمالية ــ بالنسـبة لمنطقـة الـ دلتا ، والجنوبية ـ بالنسبة لمنطقة الوادى ، أما الاقليم اللامعمور فيشمل بقية منـاطق مصـر ، وإن تخللته بضع مناطق متناثرة من المعمور ، كتلك الواقعة على طول منطقـة السـاحل الشمالى الغربى ـ الجزء الشمالى من محافظة مطـروح ، أو تلـك الملتزمـة بمواقـع الحصول على المياه العذبة فى الصحراء الغربية ـ واحـات الصـحراء الغربيـة ، أو الأخرى الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليجى العقبة والسـويس ، أو علـى طـول الساحل الشمالى لشبه جزيرة سيناء أو قريبا منه .

ويمكن اعتبار المعمور المصرى برمته إقليم قاب ، وإن تميز بوجود مجموعـة مـن القلوب الثانوية التى تتفاوت فى أحجامها ومواقعها وهى المدن الكبرى التى يتجاوز حجـم الواحدة منها المائة ألف نسمة ـ المدن المتروبولية ـ والتى بلغ عددها ٢٠ مدينة فى عام ١٩٨٦(٢٣) والتى يأتى على رأسها اقليم القاهرة الكبرى الحضرى بمدنه الثلاث ، واقليم الاسكندرية الحضرى .

٢ - ٢ استراتيجيات التنمية الاقليمية

تتنوع الاستراتيجيات المتّبعة لتصحيح إختلالات التوازن فى النمو ـ الفوارق الاقليمية regional disparities بتعدد الأهداف التى يسعى التخطيط القومى الى تحقيقها ، فـاذا كانت هذه الأهداف هى تحقيق العدالة أو المساواة equality\equity بين أقاليم الدولة ، فان الاستراتيجية الواجب إتباعها هى استراتيجية الانتشار spread التى تعمل على نشـر الموارد والاستثمارات على معظم مساحة الدولة من أجل تجنب الضياعات أو اللاوفورات الخارجية external diseconomies الناتجة عن زيادة التجميع والتركيز (٢٤) واذا ما كان الهدف المنشود هـو تحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولـة فـان الاسـتراتيجية المتبعة هى استراتيجية التركيز concentration التى تفيـد مـن الوفـورات الداخليـة Internal economies أو وفورات التجميع agglomeration economies (٢٥) ، بالاضافة الى إفادتها من الوفورات الخارجية ، أما اذا كان الهدف هو الوصول الى كـل

من العدالة والفعالية ، فان الاستراتيجية الواجبة هنا هى اسـتراتيجية الانتشـار بطريقـة مركزة ، أو استراتيجية أقطاب النمو (٢٦) ٠

ويرى بعض الباحثين أن استراتيجية التركيز مناسبة للتطبيق فى الدول الناميـة لأنهـا تقوم بتركيز الموارد والجهود البشرية ـ عناصر التنمية ـ فى أكبر مـدن الدولـة (٢٧) وإن كان يؤخذ على هذه الاستراتيجية تركيزها للتنمية فى مناطق معينة ، وإهمالها لها فى مناطق اخرى ، أما استراتيجية الانتشار فمن الصعب تطبيقها فـى هـذه الـدول نظـرا لمحدودية مواردها ، وهو الأمر الذى لا يضمن تحقيق تلقائية النمـ ـ ـ ـو ، ولا يسـاعد على جذب أنشطة جديدة ، كذلك يؤخذ على هذه الاستراتيجية زيادتها للنمو فى المنـاطق النامية أصلا ، وللتدهور النسبى فى المناطق غير النامية ـ ـ المتخلفة ـ ـ ممـا يوسـع الفجوة بين الأقاليم ذات النمو والأقاليم المتخلفة ومن ثم يعمق حدة الفوارق الاقليمية ٠

أما استراتيجية أقطاب النمو فيتم وفقا لها اختيار عدد محدود من المناطق التى تتـوافر بها امكانات النمو الاقتصادى والاجتماعى من أجل تكثيف عناصر التنمية ، بحيث تتحول هذه المناطق الى أقطاب نمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها ، تنمو هى ذاتها أولا ، ثم تقوم بنشر التنمية خلال هذه المناطق ـ ـ development diffusion ـ عـن طريـق مـا يتوافر بها من أنشطة قائدة leading ، وهذه الاستراتيجية تتطاب وجود لامركزية سياسية وادارية ، وتوافر بنية أساسية كافية ٠

٢ - ٣ المدن الجديدة واستراتيجيات التنمية الاقليمية

تستخدم المدن الجديدة ـ بكافة أنماطها ـ من أجل تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقليميـة الثلاث ، فبالنسبة لاستراتيجية الانتشار : تتوزع الاستثمارات بصورة منتشرة ، مما يشجع على نمو المدن الثانوية seconeary cities من ناحية ، والمناطق الريفية مـن ناحيـة أخرى ، وهو الأمر الذى يؤدى الى تحسين ظروف الحياة فى كل منهما ، وما يستتبع ذلك من حد للهجرة الريفية الى المراكز العمرانية الحضرية ، ويعتبر النموذج البريطانى مثالا جيدا لهذه الأنماط المدنية ، حيث أقيمت ٣٠ مدينة جديدة منذ ثلاثينيـات القـرن الحـالى

وحتى الآن ، كانت أكبر أهدافها : نشر بواعث التنمية فى المناطق المتخلفة depressed areas ، وتخفيف الضغط السكانى والاقتصادى عن إقليم لندن الكبرى .

كما تستخدم المدن الجديدة أيضا لتنفيذ استراتيجية التركيز ، وذلك عن طريق المدن التابعة satellite ، التى تهدف أيضا الى تخفيف الضغط السكانى والاقتصادى عن المدن الكبرى - كالاستراتيجية السابقة - بالاضافة الى تنمية ضواحى هذه المدن ، وتعتبر التجربة الفرنسية الاولى فى انشاء المدن الجديدة ، والتى تتمثل فى سياسة الحواضر المتوازنة metropoles d' equilibrium نموذجا لهذا النمط من المدن ، وهى السياسة التى أنشئت بمقتضاها ثمان مدن توزعت على رقعة الدولة لتقوم بدور أقطاب التخفيف relief poles عن إقليم باريس المتروبولى ، وقد تطورت هذه السياسة بعد ذلك - التجربة الثانية - لتتحول الى سياسة إنشاء مدن جديدة فى ضواحى مدينة باريس ذاتها وليس بعيدا عنها ، بهدف تحويل فائض العمالة والسكان بعيدا عن المدينة فى إتجاه ضواحيها (٢٨) .

أما سياسة الانتشار بطريقة مركزة فتعتمد على المدن ، إما كأقطاب نمو أو كأقطاب مضادة counter - magnets وذلك بتوزيع الاستثمارات على عدد مختار من المدن - أقطاب النمو - أو بتركيزها فى أكثر المدن مقدرة على توظيف هذه الاستثمارات - أقطاب مضادة - والهدف فى الحالتين هو جذب السكان والأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المدن الرئيسة فى الدولة أو غيرها من المدن الكبرى ، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة على المدى البعيد ، ومن أبرز أمثلة الأقطاب المضادة مدينة برازيليا عاصمة البرازيل التى أنشئت كقطب مضاد لمدينة ريودى جانييرو العاصمة السابقة ، ومدينة إسلام أباد عاصمة باكستان التى أنشئت كقطب مضاد لمدينة روالبندى العاصمة السابقة ، أما استراتيجيات أقطاب النمو فقد نفّذت فى أكثر من دولة متقدمة ونامية من بينها : الاتحاد السوفييتى السابق ، الهند ، إيطاليا ، أسبانيا ، إيران ، كوت ديفوار .

وقد أفادت التجربة المصرية فى مجال المدن الجديدة من الاستراتيجيات الثلاث السابقة كما اعتمدت على تجارب دول عديدة (٢٩) فقد أفادت من التجربة البريطانية فى تخطيط مدن منطقة قناة السويس وإعادة تعميرها وتنميتها ، ومن الخبرة الأمريكية فى تخطيط وإنشاء مدينة السادات ، ومن الخبرة السويدية فى تخطيط وإنشاء مدينة العاشر من

رمضان ، ومن الخبرة الألمانية فى تخطيط وإنشاء مدينتى : ١٥ مايو والعبـور ، ومـن الخبرة الهولندية فى تخطيط وإنشاء مدينة برج العرب الجديدة ـ العامرية الجديدة سابقا ـ ومن الخبرة الفرنسية فى الدراسات المتعلقة بعملية انشاء التجمعات العمرانية الجديدة حول مدينة القاهرة وفى داخل إطار النطاق العمرانى لإقليم القاهرة الكبرى الحضري Greater Cairo ٠

ولكن ، وفى كافة الأحوال ، فقد أمكن تطويع هذه الخبرات المتعددة لكى تـتلاءم مـع الظروف المحلية ، فحينما تطلب الأمر إنشاء مدن مستقلة ذات قواعد اقتصـادية خاصـة لتصبح أقطاب تنمية كانت مدن : العشر من رمضان ، السادات ، وبرج العرب الجديدة ، وحيثما استدعت الظروف بناء مدينة تستوعب العمالة الصناعية ، وتقلل من معدل الرحلة الى العمل من القاهرة وإليها كانت مدينتا ١٥ مايـو والعبور ، أما حينما تطلـب الأمـر إنشاء مدن تابعة حول مدينة القاهرة لخلخلة كثافتها السكانية ، وتخفيف الضغط السـكانى عنها ، ونقل بعض الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة منها ، كانت التجمعـات العمرانيـة الجديدة العشر ٠

٢ - ٤ تقسيم الدولة الى أقاليم من أجل التنمية

أدى الانتشار الواسع لمبدأ التخطيط الاقليمى فكرا وتطبيقا الى تزايد اهتمام الجغرافيين بموضوع " الأقلمة أو التقليم Regionalization (٣٠) أى كيفية تقسيم الدولة الى أقـاليم من أجل تحقيق حالة من التنمية على مستوى هذه الأقاليم باتباع اسلوب التخطيط الاقليمى ، وذلك لأن أولى القضايا التى واجهت المهتمين بالتخطيط الاقليمى وبالأقاليم التخطيطيـة هى قضية كيفية تحديد الوحدات الأرضية ذات الصلة الوثيقة بموضوع التخطيط ٠

ويظهر تحليل الأفكار الخاصة بموضوع التقليم وجود مناهج ثلاثة يتم عـن طريقهـا تحديد الأقاليم التخطيطية وهى (٣١) :

- المنهج الأول : ويتمثل فى عملية الاعتماد على الشبكة الادارية القوميـة التقليديـة كأطر مكانية تخطيطية ، ويقصد بهذه الشبكة تلك الأقسام الادارية التى تنقسـم اليهـا الدولة كالولايات والمقاطعات والامارات والمحافظات ٠
- المنهج الثانى : ويتمثل فى عملية اللجوء الى وضع أو تحديد أقاليم تخطيطيـة فـى حالة عدم مناسبة الأقاليم الادارية لأهداف التنمية الاقليمية ، فى الوقت ذاته الذى تكون

فيه الحدود الادارية غير قابلة للتغيير لأى سبب من الأسباب ، وتتكون هـذه الأقـاليم التخطيطية من عدد من الأقاليم الادارية ٠

- المنهج الثالث : ويتمثل فى عملية إنشاء وحدات ادارية جديدة تماما يـتم تكوينهـا لتتلاءم بدرجة أكبر مع الأهداف التخطيطية الاقليمية والقومية ، وتعرف هذه الوحدات الجديدة بالأقاليم الاقتصادية ٠

المبحث الثالث
التنمية الاقليمية فى مصر

٣ - ١ تجربة التخطيط الاقليمى فى مصر

بعد مرور عشرين عاما على بداية ممارسة تجربة التخطيط القومى فـى مصـر بـدأ الاهتمام بالبعد الاقليمى للتخطيط من أجل تحقيق أهداف التنمية ، ومن ثم انتقل التخطـيط من التركيز على القطاعات القومية فى الخمسينيات والستينيات الى الاهتمـــام بعمليـة تقسيم الدولة الى أقاليم اقتصادية توضع علـى أساسهـا الخطـط الاقليميـة للتنميـة (٣٢) ففيما قبل الخطة الخمسـية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ كـان التوزيـع الجغرافـى لمشروعات خطط التنمية هو مجرد التوقيع المكانى لكل منالاستثمارات والخدمات ، أمـا البعد الاقليمى الذى روعى بعد ذلك فقد تبلور فى مراعاة تنفيذ خطط التنمية فـى إطـار مكانى متكامل (٣٣) وهو الاطار الذى يعنى إيجاد وحدات مكانية ذات قدر نسـبى مـن الاستقلال ودرجة معينة من التكامل ، بما لا يعنى ضرورة التطـابق بـين الاقليمـين : الادارى والتخطيطى ، حتى يتوافر للأخير منهما قدر من المرونة فـى توجيـه عمليـة استغلال الموارد والاستثمارات المتاحة ، بما لا يتعارض مع الأهـداف النهائيـة لخطـة التنمية القومية ٠

وقد تبلور البعد الاقليمى لعملية تنفيذ خطط التنمية فى مصر فى ظهور خريطة الأقاليم الاقتصادية المصرية (٣٤) وذلك بعد فترة طويلة من الجدل حول كيفية تقسيم الدولة الـى أقاليم تخطيطية (٣٥) انتهت الى وضع خريطة قسمت بمقتضاها مصر الى الـى الأقـاليم الاقتصادية الثمانية التالية (٣٦) :

١. اقليم القاهرة الكبرى ، ويشمل محافظات : القاهرة ، الجيزة ، والقليوبية ٠
٢. اقليم الاسكندرية ، ويشمل محافظتى : الاسكندرية والبحيرة ٠
٣. اقليم الدلتا ، ويشمل محافظات : دمياط ، الدقهليـة ، كفـر الشـيخ ، الغربيـة ، والمنوفية

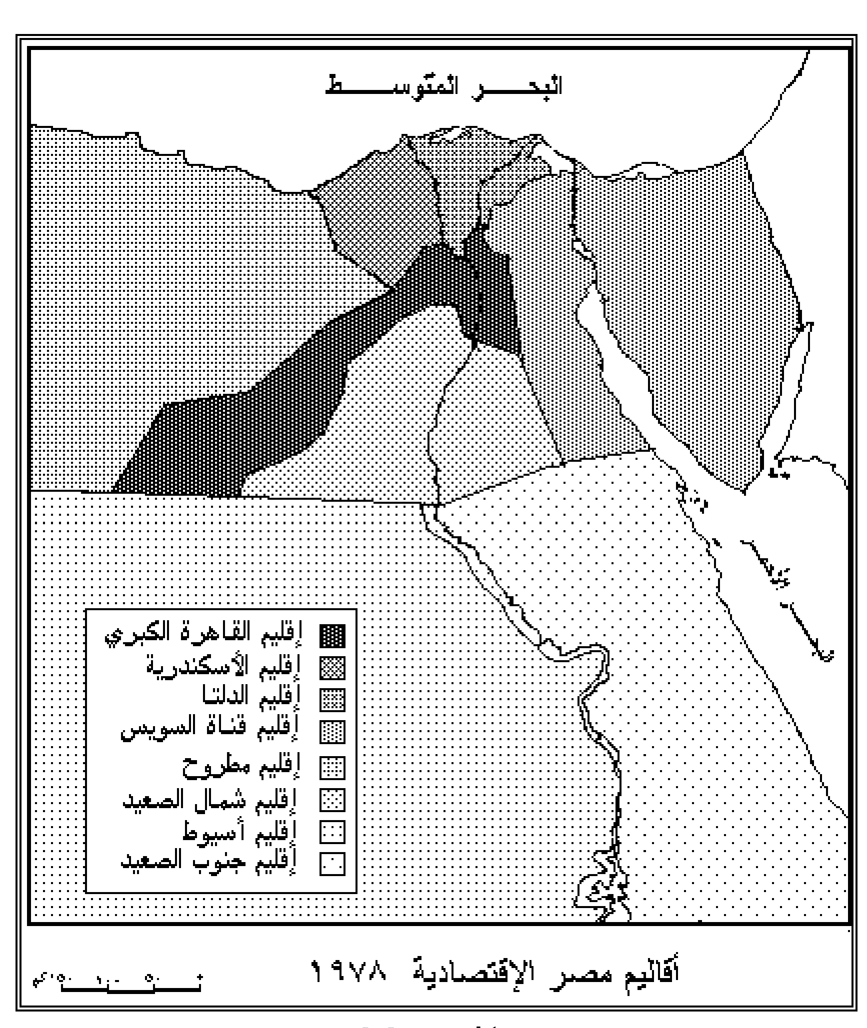
٤. اقليم قناة السويس ، ويشمل محافظات : بورسـعيد ، الاسـماعيلية ، السـويس ، الشرقية سيناء (٣٧) والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خلـيج السويس ٠

٥. اقليم مطروح ، ويشمل محافظة مطروح (٣٨) ٠

٦. اقليم شمال الصعيد ، ويشمل محافظات : بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ، والجـزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر المتاخم لمحافظتى : بنى سويف والمنيا ٠

٧. اقليم أسيوط ، ويشمل محافظتى : أسيوط والوادى الجديد ٠

٨. اقليم جنوب الصعيد ، ويشمل محافظات : سـوهاج ، قنـا ، أسـوان ، والجـزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر [شكل رقم ١] ٠



شكل رقم (١)

وقد كانت إسهامات الأقليم الاقتصادية المصرية فى كل من المساحة المعمورة وعـدد السكان فى أعقاب صدور قرار إنشائها كما يوضح الجدول التالى (٣٩) :

جدول رقم [١] أقاليم مصر الاقتصادية سكانا ومعمورا ١٩٧٦

البيان الاقليم	السكان ألف نسمة	%	المعمور كم٢	%	معدل التناقض النسبى (٤٠)
القـــاهرة الكبرى	٩١٧٧	٢٥	٢٢١٠	٥,٨	٤,٣١
الاسكـــندرية	٤٨٦٠	١٣,٢	١٠٩٠٠	٢٨,٤	٠,٤٦
الدلــــــتا	٨٦٩٠	٢٣,٤	٩٧٥٠	٢٥,٤	٠,٩٢
قنـــــاة السويس	٣٧٠٠	١٠,٤	٤٥٢٠	١١,٧	٠,٨٩
مطـــــروح	١١٣	٠,٣	٥٦٠	١,٥	٠,٢٠
شمـــــال الصعيد	٤٣٢٠	١١,٦	٤٥١٠	١١,٦	١
أســـــيوط	١٧٥٠	٤,٦	١٧٥٠	٤,٦	١
جنـــــوب الصعيد	٤٢٩٠	١١,٥	٤٢٠٠	١١,٠	١,٠٤
الجملـــــة	٣٦٩٠٠	١٠٠	٣٨٤٠٠	١٠٠	----

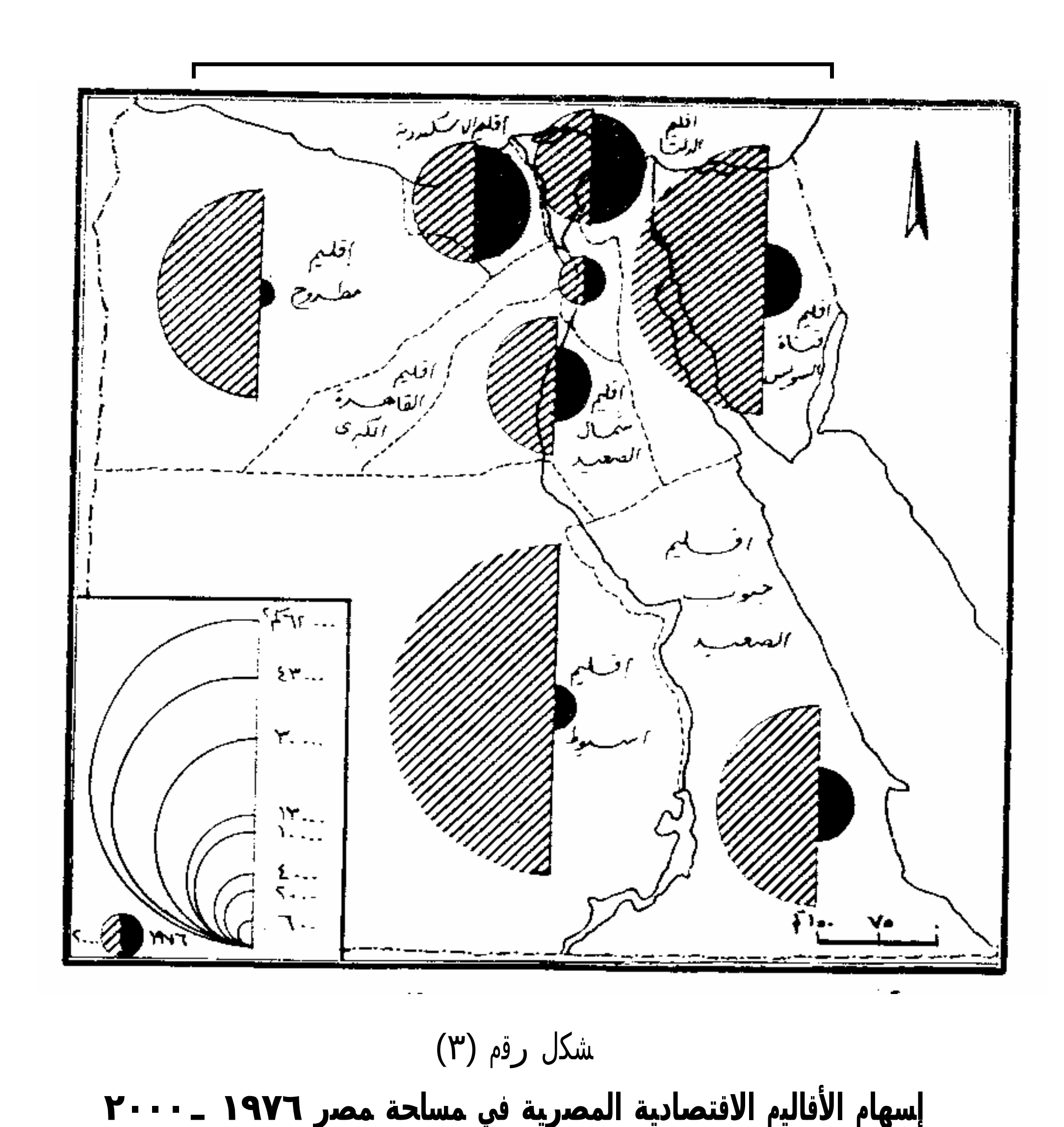
ويلاحظ وجود تطابق تام بين نسبتى الإسهام فى كل من عدد السكان ومساحة المعمور فى كل من اقليمى : شمال الصعيد وأسيوط ، فى حين تقاربت النسبتان فى أقـاليم : قنـاة السويس ، الدلتا ، وجنوب الصعيد ، أما أقاليم التناقض النسبى فكانت اقليمـا : مطـروح

والقاهرة الكبرى ، وهما ذاتهما متناقضان من حيث عدد السـكان ومسـاحة المعمـور ، فالأول منهما ترتفع فيه نسبة الاسهام فى المعمور عن نسبة الاسهام فى عدد السـكان ، وان كانت هاتان النسبتان فى غاية الضآلة بالمقارنة بنسب الأقاليم الأخرى ، وهذا ما أدى الى إدماجه خلال الثمانينيات فى اقليم الاسكندرية الاقتصادى ، أما الثانى فيمثل تجسـيدا فعليا للمشكلة السكانية فى مصر (٤١) ، إذ كان يستوعب ٢٥% من عدد سكان مصـر ، فى حين لم تتجاوز مساحته المعمورة ٦% من مساحة معمورها فى عام ١٩٧٦ ، وهـو الاقليم الذى استمر فى استيعابه للنسبة الأكبر من السكان ، بل ومن النمو الحضرى فـى الفترة التعدادية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ ، (٤٢) .

ولقد وضع تصور على مستوى الربع الأخير من القرن الحالى تتطور بمقتضاه كل من الطاقة الاستيعابية السكانية والمساحة المعمورة على مستوى أقاليم مصر الاقتصادية الـى نحو ٢٠٠ ألف كم٢ بالنسبة للمساحة المعمورة !! ؛ تستوعب نحو ٦٣ مليون نسمة بزيادة قدرها نحو ٢٦ مليون نسمة خلال تلك الفتـرة ، على أن تتوزع على الأقاليم الاقتصادية الثمانية كما يلى (٤٣) :

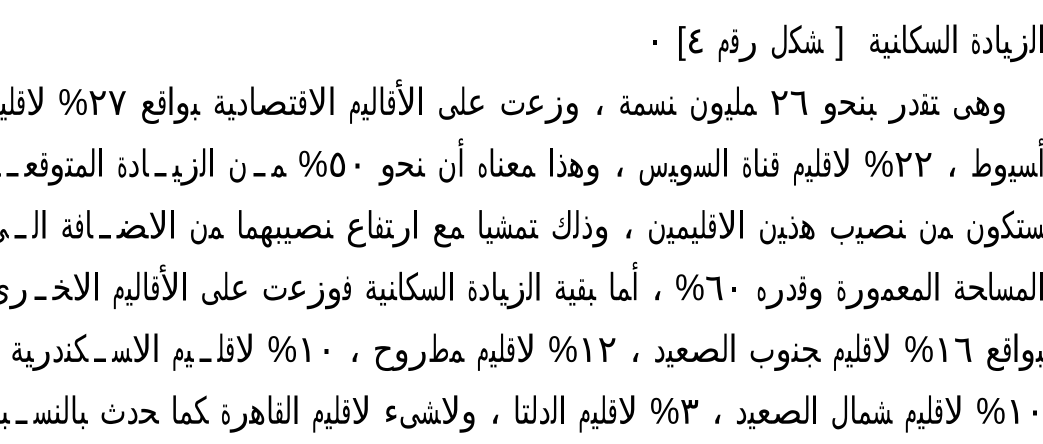
المساحة المعمورة [شكل رقم ٢] .

وقد توزعت على الأقاليم الاقتصادية الثمانية كما يلى : ٣٧ % لأقليم أسـيوط ، ٢٤% لأقليم قناة السويس ، وهذا يعنى أن ٦٠% من الزيادة فى المعمور سـتكون فـى هـذين الاقليمين ، ١٨% لأقليم مطروح ، و١٤% لأقليم جنوب الصعيد ، وهذا يعنى أن المناطق المفتوحة [شكل رقم ٣] ستكون مجالا لنحو ٩٣% من الزيادة المتوقعة فـى المسـاحة المعمورة حتى عام ٢٠٠٠م ، أما النسبة المتبقية فستوزع على أقاليم : شمال الصـعيد ، الاسكندرية ، والدلـتا مجتمعة ، على أن يستبعد إقليم القاهرة الكبرى من مثل هذه الزيادة (٤٤) .



شكل رقم (٣)

إسهام الأقاليم الاقتصادية المصرية في مساحة مصر ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٠

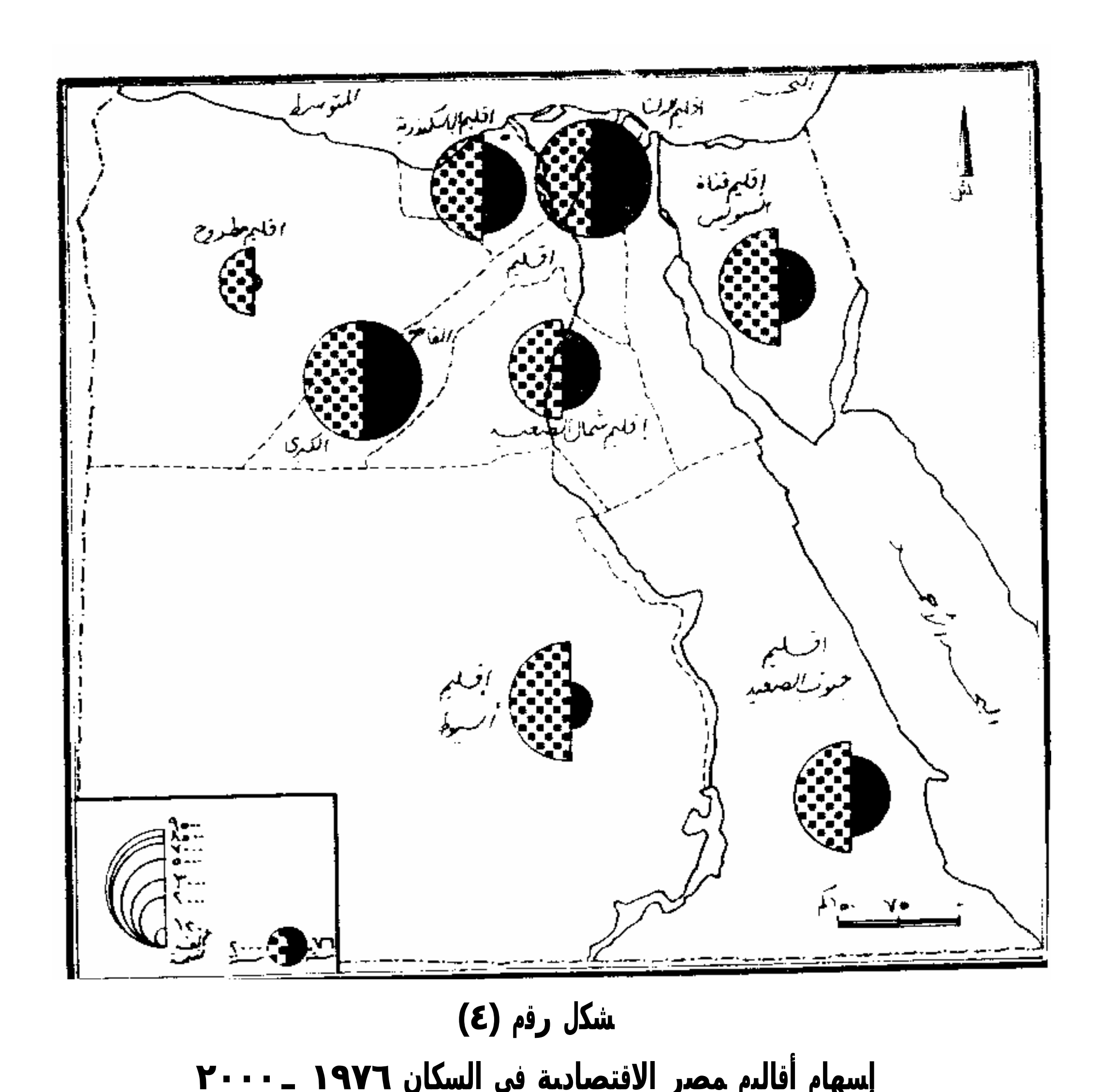


الزيادة السكانية [شكل رقم ٤] .

وهى تقدر بنحو ٢٦ مليون نسمة ، وزعت على الأقاليم الاقتصادية بواقع ٢٧% لاقليم أسيوط ، ٢٢% لاقليم قناة السويس ، وهذا معناه أن نحو ٥٠% مـن الزيـادة المتوقعـة ستكون من نصيب هذين الاقليمين ، وذلك تمشيا مع ارتفاع نصيبهما من الاضـافة الـى المساحة المعمورة وقدره ٦٠% ، أما بقية الزيادة السكانية فوزعت على الأقاليم الاخـرى بواقع ١٦% لاقليم جنوب الصعيد ، ١٢% لاقليم مطروح ، ١٠% لاقلـيم الاسـكندرية ، ١٠% لاقليم شمال الصعيد ، ٣% لاقليم الدلتا ، ولاشىء لاقليم القاهرة كما حدث بالنسـبة للمساحة المعمورة .

ويتفق التوزيع السابق للزيادة السكانية التى كانت متوقعة حتى عام ٢٠٠٠ ـ نظريا ـ مع اتجاه الدولة نحو دفع السكان خارج نطاق معمورها الحالى ، بحيـث تكـون النسـبة

الكبرى من هذه الزيادة من نصيب الأقاليم الأقل استغلالا من الناحية الاقتصادية ، أما أقل نسبة فتكون من نصيب الأقاليم المكتظة سكانيا (٤٥) [شكل رقم ٤] .



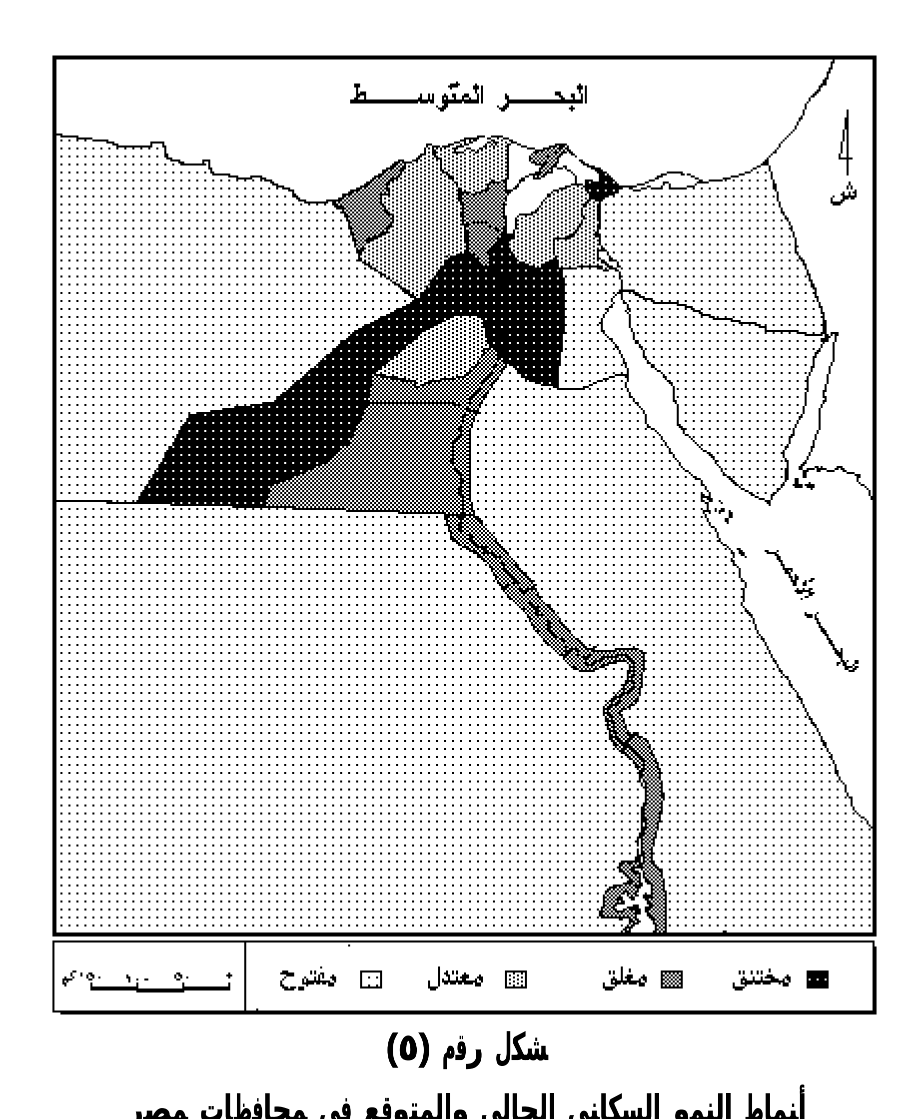
شكل رقم (٤)

إسهام أقاليم مصر الاقتصادية في السكان ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٠

٣ - ٢ الأبعاد المكانية للتنمية فى مصر

تعتبر التنمية الشاملة بكافة جوانبها المكانية - القومية والاقليمية ، والقطاعية - الحضرية والريفية ، والموضوعية - الاقتصادية والاجتماعية هى الحل الوحيد الممكن لمواجهة مشكلة مصر الكبرى ، ألا وهى مشكلة السكان ذات الأبعاد المتعددة المتمثلة فى : النمو السكانى بمعدلات مرتفعة ، سوء توزع السكان ، سواء على مستوى رقعة الدولة ككل ، أو داخل معمورها الرئيس ، النمو الحضرى المستمر ، الهجرة الداخلية من المناطق الريفية الى المراكز الحضرية ، انخفاض الخصائص السكانية ، الضغط السكانى على المعمور وما أدى اليه من تناقص لنصيب الفرد من الأرض الزراعية ، تزايد معدلات الاستهلاك واتساع الفجوة الغذائية ، والتوسع العمرانى الحضرى على حساب الأرض الزراعية (٤٦) ٠

وتعنى التنمية الشاملة بالنسبة لمصر : توجيه النمو العمرانى والزيادة السكانية والعمالة الفائضة نحو المناطق غير المزدحمة بالسكان والقابلة للاستغلال ، أو نحو المناطق التى لم تستغل بعد استغلالا يتلاءم مع إمكاناتها ومواردها ، ويمكن تقسيم محافظات مصر - حسب الكثافة السكانية الحسابية لعام ١٩٨٦ - الى أربعة أنماط من حيث النمو السكانى الحالى والمتوقع [شكل رقم ٥] هى :



شكل رقم (٥)

أنماط النمو السكاني الحالي والمتوقع في محافظات مصر

١. النمط المختنق ، ويتمثل فى محافظة القاهرة ، التى تمثل كثافتهـا السـكانية ٢١ ضعفا لمتوسط الكثافة على مستوى الدولة ، والتى اقتربت الكثافة فى بعض أقسـامها الادارية من علامة المائة ألف نسمة /كم٢ (٤٧) ثم فى محافظات : بورسـعيد ٥,٥ ألف نسمة/كم٢ ، الجيزة ٣,٥ ألف نسمة/كم٢ والقليوبية ٢,٥ألف نسمة/كم ٢ (٤٨)

٢. النمط المغلق ، ويتمثل فى المحافظات التى بلغـت مرحلـة الاكتفـاء السـكانى وأصبحت عاجزة عن استيعاب المزيد من السكان بعد استغلال كل نطاقاتها المعمورة والقابلة للعمران ، وعلى رأسها محافظة سوهاج ١,٦ ألف نسـمة/كـم٢، محافظـة المنوفية ١,٤ ألف نسمة/كم٢ ، والتى سوف تنتقل الى النمط المختنق اذا استمر نموها العشوائى على منواله الحالى مستقبلا ، وهى المحافظة التى ضـمت اليهـا مدينـة السادات الجديدة لتكون متنفسا لنموها السكانى والعمرانى ، ثم فى محافظات :أسيوط

والغربية ١,٤ ألف نسمة/كم٢لكل منهما ، دمياط ١,٣ ألف نسمة/كم٢، المنيا ، وقنا ، وأسوان ١,٢ ألف نسمة/كم٢ لكل منهـا ، بنـى سـويف والاسـكندرية ١,١ ألـف نسمة/كم٢لكل منهما ، وان كانت ترتفع الى ٣,٩ ألف نسمة/كم٢ بالنسبة لمحافظـة الاسكندرية فى حالة استبعاد مساحة قسم العامرية (٤٩) والدقهلية ألف نسمة/كم٢ ·

٣. النمط المعتدل ، ويتمثل فى المحافظات التى يمكنها تحمـل النمـو الطبيعـى لسكانها بسبب اعتدال كثافتها السكانية وهى محافظات : الفيوم ، الشرقـية ٨، ألـف نسمة/ كم٢ لكل منهما ، كفر الشيخ ٥، ألف نسمة/ كم٢ ، البحيرة والاسـماعيلية ٣، ألف نسمة/ كم٢ لكل منهما ، وكلها محاطة بمناطق يمكن التوسع فيها عمرانيا ·

٤. النمط المفتوح ، ويتمثل فى محافظة السويس ، بالاضافة الى محافظـات الحـدود الخمس غير المأهولة حاليا بدرجة تتناسب مع مواردها ، والتى تتسم بكثافات سـكانية شديدة الانخفاض (٥٠) ·

ويتوقف تحقيق التنمية الشاملة فى مصر على مدى توافر مقومات هذه التنمية ، ولهـذا فان التوجيه المكانى للعملية الأخيرة يخضع لعدة عوامل جغرافية أهمها :

- توافر موارد الثروة المعدنية ·
- توافر الموارد المائية الصالحة للاستغلال البشرى ·
- توافر إمكانات التوسع الزراعى الأفقى ·
- توافر الامكانات السياحية ·
- توافر الرغبة فى التغيير وإدخال التجديدات Innovations من أجل الاستغلال الأمثل للبيئة ، ولتحقيق التوازن بينها وبين السكان ·
- توافر إمكانية إنشاء أقطاب النمو أو مراكـز النمـو growth poles or growth centers تتولى عملية توجيه التنمية فى المناطق التى تقام فيها مثل هذه الأقطـاب ، وتمثل النقطتان الأخيرتان - مع ما سبق ذكره من أهميـة التنميـة بالنسـبة لمصـر وخصائص أقسامها الادارية - أحد المحاور المهمة فى الدراسة الحالية ·

٣ - ٢ - ١ محـاور التنمية

يمكن تقسيم محاور التنمية فى مصر ـ فى ضوء نمط العمران ومدى توافر مقومـات التنمية ـ الى ثلاثة نطاقات تضم ـ مجتمعة ـ عشر محاور هى (٥١) [شكل رقم ٦] :

أولا : محور شمال الدلتا ، ويضم أربعة محاور هى :

١. محور ساحل الدلتا الشمالى ، ويمتد ما بين فرعى النيل الى الجنوب مـن بحيـرة البرلس ، حيث تتوافر إمكانات الموارد البحرية والبحيرية والترويحية ٠
٢. محور شمال الدلتا ، ويمتد ما بين فرعى النيل الى الجنوب من بحيرة البرلـس حيث تتوافر إمكانات الاستغلال الزراعى ـ منطقة البرارى ـ والسمكى ـ مصـائد بحيرية ومزارع سمكية ٠
٣. محور غرب الدلتا ، وهو مناظر لمشروع استصلاح الأرض بمنطقة النوباريـة ، حيث تتوافر إمكانات انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة مثـل مـدن : السـادات ، النوبارية ، وبرج العرب الجديدة ـ العامرية الجديدة سابقا ٠
٤. محور شرق الدلتا ، وهو المحور المناظر لمحور غرب الدلتا ، وهو مثله من حيث توافر الامكانات الزراعية ـ مشروع الصالحية ، والعمرانية ـ المدن الجديدة وأهمها مدينة العاشر من رمضان بالاضافة الى مدينة الصالحية الجديـدة ، فضـلا عـن إمكانات بحيرة المنزلة السمكية والزراعية ـ فى حالة تجفيف بعض أجزائها٠

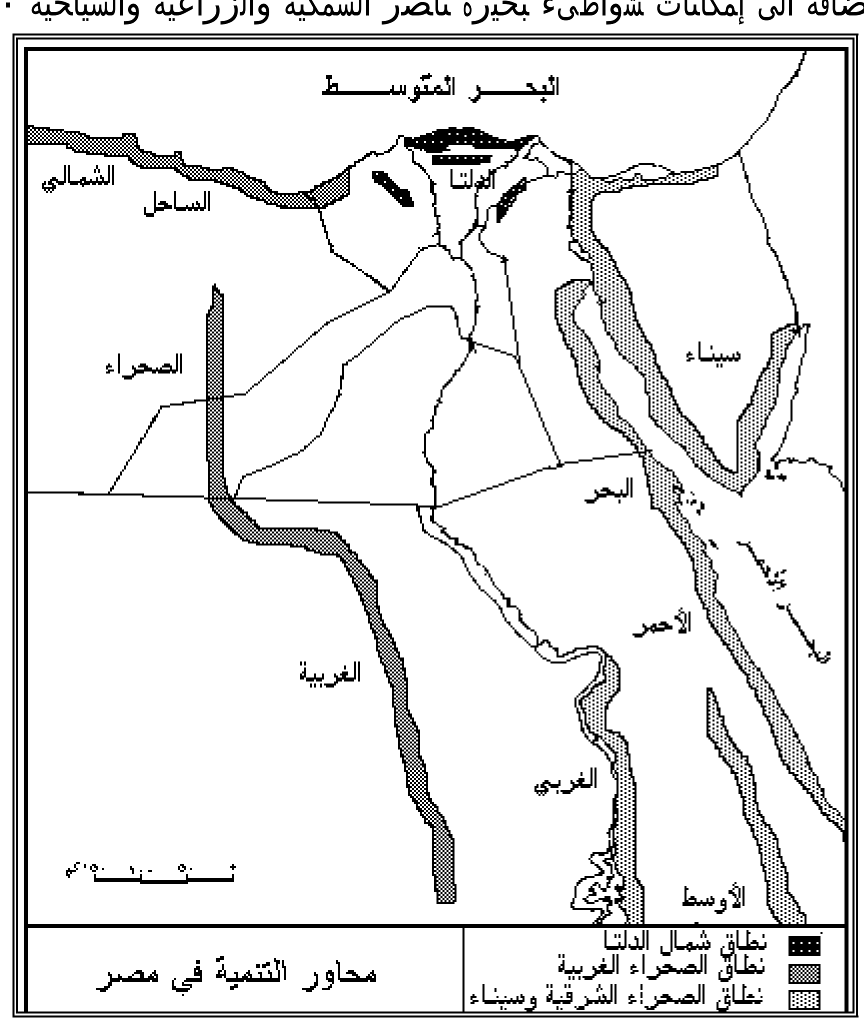
ثانيا : نطاق الصحراء الغربية ، ويضم محوران هما :

٥. محور الساحل الشمالى الغربى ، حيث توافر الامكانات الاقتصادية المطلوبة لقيـام التنمية الشاملة ، كإمكانات الثروة الحيوانية ، الثروة السمكية ، فضلا عن الآمكانات السياحية والبترولية ، وأمكانات النقل والمواصلات ٠
٦. محور منخفض القطاره ـ جنوب الصحراء الغربية ، حيث توافر إمكانات الطاقـة الكهربائية ـ فى حالة تنفيذ مشروع منخفض القطارة أو مشروع محطـة الضـبعة النووية فى جزئه الشمالى ، وإمكانات استزراع نحو ١,٣ مليون فدان فى حالة إتمام عملية إنشاء قناة توشكى فى جزئه الجنوبى (٥٢) ٠

ثالثا : نطاق الصحراء الشرقية وسيناء ، ويتألف من أربعة محاور هى :

٧. محور شبه جزيرة سيناء ، الذى يتميز بإمكاناته الزراعية ، والسمكية ، والتعدينيـة والسياحية ، وهو المحور الأمثل ـ من وجهة نظر الباحـث ـ لتطبيـق التنميـة الشاملة ، نظرا لعدم استغلال موارد هذه المنطقة استغلالا يتلاءم مع امكاناتها (٥٣) ٠
٨. محور البحر الأحمر ، حيث تتوافر إمكانات التنميـة الاقتصـادية : السـياحية ، والتعدينية ، والبحرية ، وكذلك إمكانات التنمية العمرانية ٠
٩. المحور الأوسط ، حيث الامكانات التعدينية ٠

١٠. المحور الغربى ، حيث إمكانات التنمية الزراعية والعمرانية فى مناطق دلتـاوات الأودية الجافة المتجهة الى النيل ، وأهمها : أودية شـعيت وخـريط والعلاّقـى ، بالاضافة الى إمكانات شواطىء بحيرة ناصر السمكية والزراعية والسياحية ٠



شكل رقم (٦)

محاور التنمية في مصر

المبحث الرابع
نشأة المدن الجديدة فى مصر

٤ - ١ النشأة والتطور

لعل الجذور الاولى لفكرة إنشاء المدن الجديدة فى مصر كانت فى عام ١٩٦٨م ، حينما نصت الخطة الاقليمية لهيئة تخطيط القاهرة الكبرى على إنشاء أربع مدن جديـدة حـول القاهرة على مداخلها الموصلة بينها وبين كل من المدن التاليـة : الاسـكندرية شـمالا ، السويس شرقا ، الخانكة شمالا بغرب ، والفيوم جنوبا بغرب ، وذلك ليقطنها نحـو ربـع المليون من البشر فى عام ١٩٩٠ (٥٤) وكانت هذه الخطة تهدف الى مواجهـة المشـكلة السكانية فى مصر بصورة عامة ، ومشكلة تضخم القاهرة الكبرى وزحفها على الأراضى الزراعية المحيطة بها بصـفة خاصة ، ومن ثم يتضح أن الفكرة الاولى للمدن الجديدة فى مصر كانت تنظر الى هذه المدن على أنها "أقطاب تخفيف " و" مدن توابع " ، أكثر مـن نظرتها اليها على أنها تكون جزءا من خطة شاملة لتحقيق النمـو الاقليمـى أو التنميـة الاقليمية ، وان كانت تهدف الى حل بعض المشكلات الخاصة باقليم القـاهرة الكبـرى العمرانى .

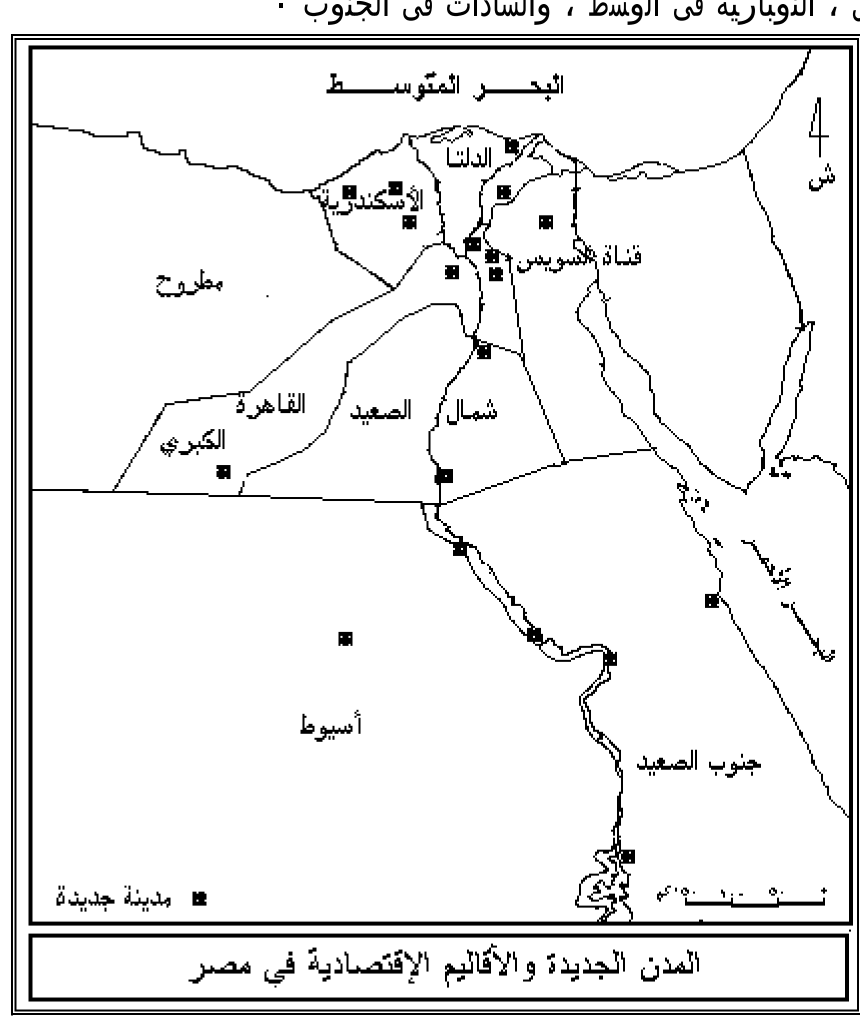
وقد اتجه اهتمام الدولة - عبر وزارة الاسكان والتعمير - فى الفترة ما بـين عـامى ١٩٧٣ و ١٩٧٦م الى إعادة تعمير مدن منطقة قناة السويس بسبب الأضرار التى لحقـت بهذه المدن فى أعقاب حرب عام ١٩٧٣ ، وقد إتضح ذلك فى " برنامج إعـادة التعميـر والتنمية " الذى وضع فى عام ١٩٧٦ ، والذى كان يهدف الى : إعادة تشـكيل خريطـة مصر من خلال جهود تحويل النمو عن المدن الكبرى - القاهرة والاسـكندرية وإيقـاف عملية " التعرية البشرية human erosion للأراضـى الزراعيـة المحيطـة بالمـدن المصرية ومن ثم فقد ظهرت فكرة المدن الجديدة من جديد ، ولكن فى شـكل مجموعـة جديدة من المدن فى إطار اقليم القاهرة الكبرى العمرانى ، ولكنها فى هذه المـرة كانـت تمثل جزءا من استراتيجية عريضة لنشر الصناعة وتوفير فرص العمـــل ، بالاضافة الى تقليل المعدل المتسارع للنمـو السـكانى والعمرانـى لأقليمـى : القـاهرة الكبـرى والاسكندرية الحضريين ، ومن ثم أصبح الهدف من إنشاء المدن الجديدة فى مصر هـدفا مزدوجا يتألف من جانبين أحدهما قومى والآخر اقليمى .

٤ - ٢ التـ ـوزع

٤ - ٢ - ١ المدن الجديدة ومحاور التنمية

تظهر لنا المقارنة بين توزع كل من محاور التنمية فى مصر [شكل رقم ٦] ومدنها الجديدة [شكل رقم ٧] أن هناك اتساقا فى توزع هذه المدن مع تلـك المحـاور ، وإن شاب ذلك بعض القصور ، وذلك كما يلى :

١. محور ساحل الدلتا الشمالى ، وتوجد به مدينة واحدة هى دمياط الجديدة
٢. محور شمال الدلتا ، ويخلو من المدن الجديدة ، ولكن يمكنه الاعتماد على مدينة دمياط الجديدة ٠
٣. محور غرب الدلتا ، وتتوزع حوله ثلاث من المدن الجديدة هى : العامرية الجديدة فى الشمال ، النوبارية فى الوسط ، والسادات فى الجنوب ٠



شكل رقم (٧)

٤. محور شرق الدلتا ، وتوجد الى الشرق والجنوب منه مدينتان جديدتان هما : الصالحية الجديدة والعاشر من رمضان ٠

٥. محور الساحل الشمالى الغربى ، ويخلو من أية مدينة جديدة ، رغم ترامية على طول الساحل الشمالى الغربى فيما بين الاسكندرية شرقا والسلوم غربا ، وتعتبر مدينة برج العرب الجديدة أقرب المدن الجديدة الى هذا المحور ٠

٦. محور الصحراء الغربية ، وينتظم مدينتين جديدتين ترتبطان بالاستغلال التعديني هما : مدينة الواحات البحرية ، ومدينة أبو طرطور ٠

٧. محور شبه جزيرة سيناء ، ويشبه محور الساحل الشمالى الغربى فى خلوه من المدن الجديدة - رغم طوله - وهو فى حاجة لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارده : التعدينية والسياحية والزراعية والسمكية والترويحية (٥٥) ٠

٨. محور شرق البحر الأحمر ، ويضم مدينة جديدة واحدة هى الحمراوين ، وهو أيضا كامتداد لمحور شبه جزيرة سيناء يحتاج لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارده : التعدينية والسياحية والزراعية والسمكية والترويحية ٠

٩. محور وسط البحر الأحمر ، وهو لا يحتاج لأية مدينة جديدة ، وإنما الى تجمعات عمرانية صغيرة تستغل موارده المحدودة ٠

١٠. محورغرب البحر الأحمر [بحيرة ناصر] ويضم مدينتان جديدتان هما : مدينة مجمع نجع حمادى لصناعة الألمونيوم ، ومدينة أسوان الجديدة ، ويحتاج هذا المحور لأكثر من مدينة لاستغلال موارد البحيرة : الزراعية والسمكية والسياحية ٠

ويتلخص ارتباط توزع المدن الجديدة بمحاور التنمية فى مصر فى خلو محاور التنمية فى مناطق اللامعمور من العدد الكافى من هذه المدن ، واللازم لاستغلال إمكانات هذه المحاور والمناطق ، فى الوقت ذاته الذى تتكوكب فيه هذه المدن حول محاور مناطق المعمور أو قريبا منها ، واذا كان الوضع الأخير يساعد فى حل مشكلات مصر السكانية حلا عاجلا ، فان نشر المدن الجديدة كمراكز نمو تطبيقا لسياسة الانتشار بطريقة مركزة فى مناطق اللامعمور هو الحل الآجل الذى لا مفر منه لهذه المشكلات ٠

٤ - ٢ - ٢ المدن الجديدة والأقاليم الاقتصادية

يمكن القول بصورة عامة أن استراتيجية المدن الجديدة فى مصر لم تضع فى اعتبارها أن يتوافق توزيع هذه المدن مع الأقاليم الاقتصادية ، وذلك رغم التوافق الزمنى فى اتجاه الدولة الى اتباع كل من : استراتيجية المدن الجديدة ، وسياسة الأقاليم الاقتصادية ، وذلك

لأن إنقسام مصر الى اقليمين كبيرين من حيث المعمور أحدهما كثيف العمران بل ومكتظه ، يعانى ـ ومعه الدولة برمتها ـ من إفراط السكان over populated هو منطقة الوادى والدلتا ، والآخر " خفيف العمران " بل ومنعدمه ، يقاسى ـ ومعه الدولة برمتها أيضا ـ من تفريط السكان under populated هو بقية مناطق مصر ، جعل التفكير يتجـه أولا الى حل مشكلات الاقليم الأول ، رغم أن هذا الحل يمكن أن يكمن فى اسـتغلال مـوارد الاقليم الثانى ، وذلك بتركيز معظم المدن الجديدة فى إطاره أو قريبا منه ، ولهـذا كانـت الموجة الاولى من المدن الجديدة ـ العاشر من رمضان ، السادات ، وبرج العرب الجديدة ـ تترامى على مسافات قصيرة من منطقة الدلتا المكتظة بالسكان ٠

ولقد كان هناك توافق موقعي ووظيفي واضح فيما يتعلـق بمـدينتى : العاشـر مـن رمضان والسادات الجديدتين ، لوقوعهما بين مناطق : القاهرة الكبرى ، قناة السويـس ، وشرق الدلتا بالنسبة للمدينة الاولى ، ومناطق : القاهرة الكبرى ، الاسكندرية ، وغـرب الدلتا بالنسبة للمدينة الثانية ، التى سرعان ما ضمت ـ إداريا ـ الى محافظة المنوفية ـ أكثر محافظات الدلتا إكتظاظا بالسكان ـ لتكون متنفسا لسكانـ ـها ، مما يؤكد أهمية هذه المدينة كحل لمشكلات مناطق الدلتا كثيفة السكان ، كذلك صاحب عملية اختيـار موقـع مدينة برج العرب الجديدة قدرا كبيرا من التوفيق كمتنفس لكل من : اقلـيم الاسـكندرية الحضرى ومنطقة غرب الدلتا (٥٦) ٠

٤ - ٢ - ٢ - ١ التوزيـع النظـرى

يظهر التوزيع العام للمدن المصرية الجديدة [انظر:شكل رقم ٤] أنه لم يخل اقليم واحد من أقاليم مصر الاقتصادية الثمانية ـ والتى أصبح عددها سبعة أقاليم بعد إدمـاج إقلـيم مطروح فى إطار إقليم الاسكندرؤية ـ من مدينة جديدة ، فيما عدا اقليم مطـروح قبـل عملية إدماجه وإن اختلفت هذه الأقاليم فيما بينها من حيث وظائف مدنها الجديدة ومراحل تنفيذها ، ويظهر الشكل رقم ٧ العلاقة بين الأقاليم الاقتصادية والمدن الجديدة ، وذلك كما يلى :

١. اقليم القاهرة الكبرى ، وكان من نصيبه خمس مدن جديدة هى : بدر ، العبـور ، ١٥ مايو ، ومدينة الواحات البحرية الجديدة - البويطى - مدينة منـاجم الحديـد ، وذلـك بالاضافة الى التجمعات العمرانية الجديدة العشر حول مدينة القاهرة ، والتى توصـى بعض الدراسات بعدم الاستمرار فى عملية إنشائها (٥٧) ٠
٢. اقليـم الاسكندرية ، وتوجد به ثلاث مدن هى : السادات ، برج العرب الجديـ ـدة ، والنوبارية ، وكلها يقع فى اقليم الاسكندرية الاقتصادى قبل أن يضم اليه إقليم مطروح

الاقتصادى ، والذى كان خلوه من المدن الجديدة - رغم كبر مساحته وتعدد موارده - تأكيدا لاتجاه الفكر التخطيطى العمرانى فى مصر الى الالتصاق بالمعمور وعدم الاتجاه الى نشر المراكز العمرانية الجديدة بعيدا عنـه

٣. اقليم الدلتا ، وتقع به مدينة واحدة هى دمياط الجديدة ٠
٤. اقليم قناة السويس ، وتقع به مدينتا : العاشر مـن رمضـان ، والصـالحية الجديـدة والأولى منهما أقرب الى اقليم القاهرة الكبرى ، أو الى اقليم الدلتا من اقليم قناة السويس ، والذى يلاحظ خلو منطقة شبه جزيرة سيناء التابعة له من أية مدينة جديدة
٥. اقليم مطروح : وهو الاقليم الوحيد الذى خلا من المدن الجديدة ، وقد ادمج فيما بعـد فى إطار اقليم الاسكندرية الاقتصادى كما سبق ذكره ٠
٦. اقليم أسيوط : وتقع به مدينتا أسيوط الجديدة [مدينة الصفا] ، ومدينة أبو طرطـور التعدينية الخادمة لمشروع استغلال فوسفات هضبة أبو طرطور فى المنطقـة الواقعـة فيما بين منخفضى الخارجة والداخلة ٠
٧. اقليم شمال الصعيد ، وتوجد به مدينتان جديدتان هما : بنى سويف الجديـدة والمنيـا الجديدة ٠
٨. اقليم جنوب الصعيد ، وتقع به أربع مدن جديدة هى : سوهاج الجديدة ، مدينة مجمـع نجع حمادى لصناعة الألمونيوم ، أسوان الجديدة ، والحمراوين ٠

ويتضح من التوزيع السابق أن اقليم القاهرة الكبرى قد استأثر بالنسبة الكبرى من المدن المصرية الجديدة ، إذ ضم ٣٠% من عددها - باعتبار التجمعات العمرانية العشر بمثابة مدينة واحدة - وهو الاقليم الذى كان يضم ٢٥% من جملة سكان مصر ، ونحو ٦% من مساحتها المعمورة فى عام ١٩٧٦ ، وقد ارتفعت نسبة إسهامه فى سكان الدولة الى ٢٦% فى عام ١٩٨٦ ، وذلك كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم [٢] توزيع نسب معمور وسكان الأقاليم الاقتصادية المصرية (٥٨)

النسب المئوية	المعمور	السكان		المدن الجديدة	
الاقليم الاقتصادى	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٨٦	عدد	%
القاهرة الكبرى	٥,٨	٢٥	٢٥,٦	٦	٣٠
الاسكندرية	٢٨,٤	١٣,٢	١٣,٢	٣	١٥
الدلتـــا	٢٥,٤	٢٣,٤	٢٣,١	١	٥

قناة السويس	١١,٧	١٠,٤	١٠,٢	٢	١٠
مطـــروح	١,٥	٠,٣	--	--	--
شمال الصعيد	١١,٦	١١,٦	١١,٧	٢	١٠
أســـيــوط	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٢	١٠
جنوب الصعيد	١١	١١,٥	١١,٥	٤	٢٠
الجمـــــلة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠	١٠٠

ويأتى إقليم جنوب الصعيد - من حيث عدد المدن الجديدة - بعد إقليم القاهرة الكبرى حيث بلغ عدد مدنه أربع مدن ، تمثل ٢٠% من المدن المصرية الجديدة ، وقد كانت نسبة معمور هذا الإقليم إلى جملة مساحة المعمور المصرى ١١% وعدد سكانه ١١,٥% من عدد سكان مصر فى كل من تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠

أما إقليم الاسكندرية ، والذى كانت مساحته المعمورة تمثل نحو ٢٨% مـن مسـاحة المعمور المصرى فى عام ١٩٧٦ ، وعدد سكانه يمثل نحو ١٣% من سكان مصر فـى كل من تعدادى ١٩٧٦و١٩٨٦ فقد جاء فى المرتبة الثالثة من حيث عدد المدن الجديدة بعد إقليمى القاهرة الكبرى وجنوب الصعيد ، إذ كان نصيبه ثلاثا من هذه المدن تمثـل ١٥% من مدن مصر الجديدة ٠

وقد بلغ عدد المدن الجديدة فى إقليم قناة السويس مدينتان فقط ، أى نحو ١٠% من هذه المدن ، فى الوقت الذى كانت مساحة معمورة تمثل نحو ١٠% من مساحة معمور مصر عام ١٩٧٦ ، وسكانه يمثلون ١٠% - أيضا - من جملة سكان مصر فى تعدادى ١٩٧٦ و١٩٨٦ ٠

ويشبه اقليم أسيوط اقليم القناة فى كونه قد ضم مدينتان فقط ، ولكنه اختلف عنـه فـى انخفاض نسبة معموره الى جملة مساحة معمور مصر - نحو ٥% ، وكـذلك انخفـاض نسبة سكانه الى جملة سكان مصر - نحو ٥% أيضا - فى كل مـن تعـدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠

كذلك يشبه اقليم شمال الصعيد كلا من اقليمى : قناة السويس وأسيوط فى عـدد مدنـه الجديدة ، ولكنه اختلف عنهما فى ارتفاع نسبة كل من : مساحة معموره وعدد سكانه فـى كل من تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦، والبالغة نحو ١٢% لكل منهما .

أما اقليم الدلتا ، والذى بلغت مساحته المعمورة نحو ٢٥% من مساحة معمور مصر ، و سكان يمثل عددهم نحو ٢٣% من سكان مصر فى كل من تعـدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ فقد كان نصيبه مدينة واحدة تخدم مصر كلها أكثر مما تخدمه هو وهى مدينة - ميناء - دمياط الجديدة .

٤ - ٢ - ٢ - ٢ الواقـع الفعلـى

ويقصد به التوزيع العملى ، أو مدى تبلور ووضوح المدينة الجديدة على خريطة مصر وهى مسألة تختلف - أيضا - من اقليم اقتصادى الى آخر ، وذلك كما يلى :

١. اقليم القاهرة الكبرى ، وقد بدأت المدن الجديدة تظهر مبكرا فيه ، إذ تنتمى مدينـة ٦ اكتوبر الى الجيل الأول من هذه المدن ، ونظرا لأنها قد اقيمت على قاعدة صناعية - سياحية فقد جذبت الصناعة من اقليم القاهرة الكبرى ومن مناطق اخـــرى ، وقـد ارتفع عدد سكانها من نحو ٥,٣ ألف نسمة فى عام ١٩٨٦ الى نحو ٨,٦ ألف نسـمة فى عام ١٩٨٧ (٥٩) كذلك فقد أصبحت مدينة ١٥ مايو ذات مكانة واضحة كمتـنفس سكانى للاقليم ، حيث بلغ عدد سكانها حتى نهاية عام ١٩٨٧ نحو ٦٢ ألـف نسـمة (٦٠) ، وهو ما يمثل نحو ٤١% من جملة طاقتها الاستيعابية حتى عام ٢٠٠٠ (٦١) أما بالنسبة لمدينتى : بدر والعبور فلم تتضح معالمهما بعد إذ لازالت كل منهمـا فـى طور الانشاء ، فى حين بدأت مدينة مناجم حديد الواحات البحرية فى خدمة صـناعة التعدين فى تلك المنطقة ، أما فيما يتعلق بالتجمعات العمرانية الجديدة العشر ، والمقرر لها أن تستوعب نحو ١,٩ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ فقد تقرر أن يقام تجمع كـل عام فى الفترة ٨٤ /١٩٩٥ ، ولكن ما تم انجازه حتى عام ١٩٨٨ هو إعداد المخطـط العام لتجمعين عمرانيين منهما فقط - أما التجمعات الاخرى فمعظمها ينتظـر حـل مشكلة الأرض المخصصة له من قبل هيئة التخطيط العمرانى (٦٢) .

٢. اقليم الاسكندرية ، وقد خرجت مدينتان من مدنه الجديدة الثلاث هما : السادات وبرج العرب الجديدة من مرحلتى : التخطيط والتنفيذ الى مرحلة الفعالية - كمدينة ٦ اكتوبر فى اقليم القاهرة ، ومدينة العاشر من رمضان فى اقليم قنـاة السـويس ، وان كانـت معدلات فعاليتهما تتم بايقاع بطىء ، فقد بلغ عدد سكان مدينة السادات ١,٩ ألف نسمة

فقط فى عام ١٩٨٦(٦٣) ارتفعت الى نحو ٤,٣ ألف نسمة فى عـام ١٩٨٧ ، أما مدينة برج العرب الجديدة فقد قدر عدد سكانها فى العام الأخير بنحو ٠,٤ ألف نسمة فقط ، ولا تزال المدينة الثالثة فى هذا الاقليم ـ النوبارية ـ فى طور الانشاء ٠

٣. اقليم الدلتا ، لاتزال مدينتة الوحيدة ـ دمياط الجديدة ـ فى طور الانشاء ، وقد بلغ عدد سكانها فى عام ١٩٨٦ نحو ١٥٠٠ نسمة فقط ٠

٤. اقليم قناة السويس ، وقد شهد هذا الاقليم أكثر المدن الجديدة فى مصر فعالية وكفاءة ونشاطا ونموا ، ألا وهى مدينة العاشر من رمضان ، التى بلغ عدد سكانها فى عـام ١٩٨٦ نحو ٨,٥ ألف نسمة ، ارتفع الى ٣٤ ألفا فى نهاية عام ١٩٨٧ ، كذلك بلغ عدد المشروعات الصناعية بالمدينة ٦٩٠ مشروعا حتى نهاية عـام ١٩٨٦ ، منها ١٦٠ مصنعا منتجا بالفعل يعمل بها نحو ١٧ ألف عامل (٦٤) ، أما المدينة الاخرى بالاقليم ـ الصالحية الجديدة ـ والتى بلغ عدد سكانها نحو ٧٠٠نسمة فقط فـى عـام ١٩٨٦ فهى فى طور الانشاء ، وإن كانت قد بدأت فى ممارسة دورها كمركز تصدير لمنتجات مشروع الصالحية الزراعى (٦٥) ٠

٥. اقليم مطروح ، وقد خلا هذا الاقليم من المدن الجديدة ، وان كانت مدينة برج العـرب الجديدة تقع داخل الاطار الادارى لمحافظة مطروح ٠

٦. اقليم أسيوط ، وقد ضم مدينتان فى طور الانشاء احداهما فى وادى النيل الى الغـرب من مدينة أسيوط هى مدينة أسيوط الجديدة ، والاخرى فى الوادى الجديد هى مدينـة مشروع فوسفات أبو طرطور ٠

٧. اقليم شمال الصعيد ، وهو ـ كسابقه ـ يضم مدينتان فى طور الانشاء همـا : بنـى سويف الجديدة والمنيا الجديدة ٠

٨. اقليم جنوب الصعيد ، ويضم أربعة مدن جديدة كلها فى طـور الانشـاء ، وان كـان بعضها قد أوشك على النضوج ، كما هو الحال بالنسبة لمدينة مجمع نجع حمـادى ، الذى كان يعمل به حتى عام ١٩٨٣ نحو ١٠ آلاف عامل ، ومدينة الحمراوين ، التى بلغ عدد سكانها فى عام ١٩٩٢ نحو ١٠ آلاف نسمة ، وتوفر نحـو ٣٥٠٠ فرصـة عمل فى مناجم الفوسفات فى تلك المنطقة (٦٦) أما المدينتان الاخريان فهما : سوهاج الجديدة وأسوان الجديدة ٠

٤ - ٣ الأنمـــاط

والأنماط المقصودة هنا هى أنماط هذه المدن من منظور التنمية ، وأنماطها مـن حيـث استقلالها أو تبعيتها لغيرها من المدن الأقدم ، ويرى الباحث أن الوضع الحـالى للمـدن

المصرية الجديدة لا يسمح بتقسيمها الى مدن مستقلة واخرى تابعة ، ولكن الاطار النظرى التخطيطى الهادف الى استخدام هذه المدن كأدوات لتحقيق التنمية الاقليميـة فـى المـدى الآجل يفترض ان تظل هناك عدة مدن جديدة تابعة لمدن اخرى قديمة أو سابقة عليها فى الوجود ، وأن تظهر بمرور الوقت مدن جديدة مستقلة عن المدن الأقدم ، تكون مرشـحة لأن تلعب دور أقطاب تنمية development poles فى اقليمهـا المباشـر ، وأقطـاب تخفيف relief poles عن الأقاليم العمرانية الأقدم المكتظة بالسكان ٠

٤ - ٣ - ١ أنماط المدن الجديدة من منظور التنمية

يمكن تقسيم المدن الجديدة فى مصر من منظور التنمية الى ثلاث فئات رئيسة ، تنقسم بدورها الى ثلاث فئات فرعية وذلك كما يلى [شكل رقم ٨] :

- من حيث استقلالها عن المدن الكبرى أو تبعيتها لها ، حيث يمكن تقسيمها الى : مـدن مستقلة ، مدن تابعة ، ومدن المشروعات القومية غير المرتبطة بالمدن الاخـرى
- من حيث الهدف من إنشائها ، حيث يمكن تقسيمها الى : مدن جديدة أقطـــاب تنمية ومدن جديدة أقطاب تخفيف ، ومدن جديدة متعددة الأهداف ٠
- من حيث مرحلة التنفيذ ، حيث يمكن تقسيمها الى : مدن جديدة قائمـة غيـر مكتملـة الانشاء ، مدن جديدة فى طور الانشاء ، و مدن جديدة فى طور الدراسة ، ويمكن تجميع الفئات الثلاث ـ الرئيسة والتابعة ـ فى الجدول التالى :

جدول رقم [٣] أنماط المدن الجديدة فى مصر من منظور التنمية (٦٧)

رمز	استقلال/تبعية	رمز	هدف الانشاء	رمز	مرحلة التنفيذ
١	**مستقلة**	**أ**	**أقطـــاب تنمية**	**I**	**قائمة غير مكتملة**
٢	**تابعـــة**	**ب**	**أقطـــاب تخفيف**	**II**	**فى طـور الانشاء**
٣	**مشروع قومى**	**ج**	**متعـددة الأهداف**	**III**	**فى طور الدراسة**

وفى ضوء التقسيم السابق يمكن توزيع المدن المصرية الجديدة على الفئات التاليـــة
الفئة الاولى : المدن الجديدة أقطاب التنمية القائمة ورمزها (١ أ I) ، وهـى مـدن :

العاشر من رمضان ، السادس من اكتوبر، السادات ، وبرج العرب الجديدة [العامرية الجديدة سابقا] .

- الفئة الثانية : المدن الجديدة التوابع أقطاب التخفيف القائمة ورمزهـا(٢ ب I) وهى مدينة ١٥ مايو فقط .
- الفئة الثالثة : المدن الجديدة التوابع أقطاب التخفيف فى طور الانشاء ورمزهـا (٢ ب II) وهى مدن : العبور ، بنى سويف الجديدة ، المنيا الجديدة ، أسيوط الجديدة ، سوهاج الجديدة ، وأسوان الجديدة .
- الفئة الرابعة : مدن المشروعات القومية المتعددة الأهداف فى طور الانشاء ورمزها (٣ ج II) وتضم مدينتي : النوبارية والصالحية الجديدة .
- الفئة الخامسة : المدن التوابع المتعددة الأهداف فى طور الانشاء ورمزهـا (٢ ج II) وتضم مدينتي : بدر ودمياط الجديدة .
- الفئة السادسة : مدن المشروعات القومية المستقلة القائمة ورمزها (٣ ج I) وتتبعهـا مدينتا : استغلال خام الحديد فى الواحات البحرية ، والمجمع الصناعى بنجـع حمـادى [مجمع الألمونيوم] .
- الفئة السابعة : مدن المشروعات القومية المستقلة فى طور الدراسة ورمزهـا (٣ ج III) وتتبعها مدينتا : مدينة مجمع أبو طرطور لاستغلال فوسفات الوادى الجديد ومجمع الحمراوين لاستغلال المنجنيز بالبحر الأحمر .
- الفئة الثامنة : المدن التوابع أقطاب التخفيف فى طورالدراسة ورمزهـ ـا (٢ ب III) وهى التجمعات العمرانية العشرة فى اطار اقليم القاهرة الكبـرى العمرانـى ، ويلخـص الجدول التالى التقسيم السابق للمدن الجديدة فى مصر :

جدول رقم [٤] فئات المدن المصرية الجديدة (٦٨)

المدن / الخصائص	الرمز	المدن
مستقلة / أقطاب نمو / قائمة	**١ أ I**	**العاشر من رمضـان/ السـادس مـن اكتوبر السادات /برج العرب الجديدة**
توابع/أقطاب تخفيف/ قائمة	**٢ ب I**	**١٥ مايو**
توابـع/أقطـاب تخفيـف/فـى طورالانشاء	**٢ ب II**	**بنـى سـويف الجديـدة/المنيـا الجديـدة/أسـيوط الجديـدة/سـوهاج الجديدة/اسوان الجديدة**

توابــع/أقطــاب تخفيــف/فــى طورالدراسة	**٢ ب III**	**التجمعات العمرانية العشر حول مدينة القاهرة**
توابع/متعددة الأهداف/فى طـور الانشاء	**٢ ج I**	**دمياط الجديدة / بدر**
مشروعات قومية/ مستقلة/ قائمة	**٣ ج I**	**مجمع نجع حمادى/مجمـع الواحـات البحرية**
مشــروعات قوميــة /متعــددة الأهداف/ فى طور الانشاء	**٣ ج II**	**النوبارية / الصالحية**
مشروعات قومية /مستقلة/ فـى طورالدراسة	**٣ ج III**	**مجمع أبو طرطور / مجمع الحمراوين**

٤ - ٣ - ٢ أنماط المدن الجديدة من منظور الاستقلال والتبعية

أ - المدن الجديدة المستقلة

وهى مدن : *العاشر من رمضان ، السادات ن برج العرب الجديدة ، ٦ اكتـوبر* ، وان كانت بعض الدراسات تضعها فى عداد المدن التابعة (٦٩) فى حين يضعها البعض الآخر فى عداد المستقل منها (٧٠) *مجمع أبو طرطور ، ومدينة الحمراوين* واستقلالهما نـاتج عن تطرف موقعيهما عن مناطق المعمور الرئيسة فى الوادى والدلتا ، *مدينة النوباريـة* ، لأنها سوف تقوم بدور قطب النمو growth pole فى منـاطق الاستصـلاح الزراعـى بمنطقة النوبارية ، ومحور تنمية فى غرب الدلتا ، *مدينة الصالحية الجديدة* ، التى تقوم ـ فى شرق الدلتا ـ بالدور ذاته الذى تؤديه مدينة النوبارية فى غربها ، *ومدينـة الواحـات البحرية* .

ب - المدن الجديدة التوابع

وتأتى مدينة ١٥ مايو على رأس هذه المجموعة من المدن الجديدة ، فما هى الا امتداد عمرانى للجزء الجنوبى من مدينة القاهرة (٧١) ثم التجمعات العمرانية الجديـدة العشـر حول مدينة القاهرة بحكم وظيفتها كمتنفس سكنى لاقليم القاهرة الكبرى الحضرى ، وهـى ذاتها وظيفة مدينة ١٥ مايو ، ثم المدن الجديدة المواجهة لمدن : بنى سـويف ، المنيـا ، أسيوط ، سوهاج ، وأسوان ، بحكم وظائفها كأقطاب تخفيف عن هـذه المـدن الأقـدم ، ويضاف الى هذه الفئة من المدن كلا من مدينتى : دمياط الجديدة والعبور ، وان كانت كل

منهما تختلف عن المدينتين السابقتين فى أنها مدينة متعددة الأهداف ، كذلك تنتمى الى هذه الفئة من المدن مدينة مجمع نجع حمادى الصناعى ٠

٤ - ٤ الوظـــائف

لا يقصد بالوظائف هنا التركيب الوظيفى الداخلى للمدينة ، ولا وظائف سكانها ، وإنما المقصود هو الدور الوظيفى المرسوم للمدينة إسهاما منها فى حل مشكلة السكان والتنميـة الاقليمية فى مصر ، إما كقطب تنمية يساعد فى ظهور نطاقات تنمية بعيدة عـن نطـاق المعمور الحالى لجذب بعض سكان أو أنشطة هذا المعمور ، أو كقطب تخفيف يسهم فـى حل هذه المشكلة عن طريق تحويل مسار البشر النازحون من مناطق الطرد البشرى الـى مناطق الجذب ـ المدن الكبرى ، وذلك رغم أن التحديد الوظيفى الدقيق للمدن المصـرية الجديدة أمر يصعب الوصول اليه فى الوقت الراهــــن ، ومن ثم يمكـن تقسـيم هـذه المدن الى ثلاث فئات هى :

٤ - ٤ - ١ المدن الجديدة أقطاب التنمية ، وتضم مدن :

- العاشر من رمضان ، *ذات القاعدة الاقتصادية المستقلة ، والتى يمكن أن تمـارس* دور قطب النمو فى المنطقة الواقعة بين أقاليم : قنـاة السـويس ، شـرق الدلتــا ، والقاهرة الكبرى ٠
- السادس من اكتوبر ، باعتبارها مركزا للجذب الصناعى تتوطن فيـه الصـناعات الجديدة والصناعات سابقة الوجود فى اقليم القاهرة الكبرى الحضرى ٠
- السـ ـ ـ ـ ـادات ، باعتبارها قطب نمو للمنطقة الواقعة بين اقليمى القاهرة الكبرى والاسكندرية من ناحية ، ومنطقة غرب الدلتا من ناحية اخرى ، وإن كانت قد بدأت فى ممارسة دورها كقطب تخفيف بعد ضمها اداريا الى محافظة المنوفية الكثيفة السكان ٠
- برج العرب الجديدة ، والتى تقوم بدور قطب التنمية فى الجزء الغربى من محافظة الاسكندرية والجزء الشرقى من محافظة مطروح ، وإن كانـت تقـوم بـدور قطـب التخفيف الاقتصادى عن مدينة الاسكندرية ، كما تفعل مدينة ٦ اكتوبر بالنسبة لمدينتى : القاهرة والجيزة ٠

٤ - ٤ - ٢ المدن الجديدة أقطاب التخفيف ، وتضم :

- مدينة ١٥ مايو ، المخطط لها أن تستوعب نحو ٢٧٥ ألف نسمة حتـى عـام ٢٠٠٠ تخفيفا عن مدينة القاهرة ٠

ـ المدن الجديدة المجاورة لمدن : بنى سويف ، المنيا ، أسـيوط ، سـوهاج ، وأسـوان بالاضافة الى التجمعات العمرانية العشر المجاورة لمدينة القاهرة ، وكلها تقوم بـالتخفيف عن المدن الأقدم ذات المشكلات السكانية المستديمة ٠

٤ - ٤ - ٣ مدن المشروعات القومية والمدن المتعددة الأهداف

وتقع مدن المشروعات القومية كلها فى مناطق صحراوية بهـا إمكانـات اقتصـادية صالحة لقيام مشروع اقتصادى قومى ، وهى مـدن : النوباريـة ، الصـالحية الجديـدة [مشروعات زراعية] الواحات البحرية ، الحمراوين ، وأبو طرطور [مشروعات تعدينية] أما المدن المتعددة الأهداف فأهمها : دمياط الجديدة والعبـور ، ويوضح الجدول التالى أنماط هذه المدن :

جدول رقم (٥) المدن الجديدة من حيث التبعية والاستقلال وأنماط الوظائف ومرحلة التنفيذ

م	المدينة	التبعية	نمط الوظيفة	مرحلة التنفيذ
١	العاشر من رمضان	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
٢	السادس من اكتوبر	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
٣	السـادات	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
٤	برج العرب الجديدة	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
٥	أبو طرطور	مستقلة	مشروع قومى	فى طور الدراسة
٦	الحمراوين	مستقلة	مشروع قومى	فى طور الانشاء
٧	الواحات البحرية	مستقلة	مشروع قومى	فى طور الانشاء
٨	النوبارية	مستقلة	مشروع قومى	فى طور الانشاء
٩	الصالحية	مستقلة	مشروع قومى	فى طور الانشاء
١٠	١٥ مايو	تابعة	قطب تخفيف	قائمة
١١	بنى سويف الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	فى طور الانشاء
١٢	المنيا الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	فى طور الانشاء
١٣	أسيوط الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	فى طور الانشاء
١٤	سوهاج الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	فى طور الانشاء
١٥	أسوان الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	فى طور الانشاء

١٦	تجمعات القاهرة	مستقلة	قطب تخفيف	فى طور الانشاء
١٧	دمياط الجديدة	مستقلة	متعدد الأهداف	فى طور الانشاء
١٨	العبور	مستقلة	متعدد الأهداف	فى طور الانشاء
١٩	بدر	مستقلة	متعدد الأهداف	فى طور الانشاء
٢٠	مجمع نجع حمادى	مستقلة	مشروع قومى	قائمة

ويلاحظ تركز المدن الجديدة أقطاب التنمية فى منطقة الدلتا وما حولها شرقا وغربـا ، وكلها مدن مستقلة تحسبا لعملية التحامها مستقبلا وتحولها الى نطاق حضرى متصـل - ميجالوبوليس megalopolis - وفى الوقت ذاته تقترن كـل عاصـمة مـن عواصـم محافظات منطقة مصر الوسطى - ما عدا مدينة الفيوم - بمدينة جديدة تستوعب الزيـادة السكانية والاقتصادية فى هذه العاصمة أو فى محافظتها ، بحيث يمكن القـول أن المـدن الجديدة فى منطقة الدلتا فى معظمها أقطاب تنمية ، وأن المدن الجديدة فى منطقة الصـعيد فى معظمها أقطاب تخفيف ، وأن منطقة القاهرة الكبرى تتميز بوجود النمطين معا لطبيعة ظروفها السكانية ، وأن المدن الجديدة فى المناطق الصحراوية مدن مشروعات قوميـة أو مدن مناطق التخوم .

الخـــــاتمة

كان اتجاه الدولة فى أواسط عقد السبعينيات من القرن الماضي نحو إتباع سياسة المدن الجديدة استجابة لحتمية " **الخروج الكبير** " من نطاق المعمور المصرى التقليـدى الـى " **الأراضى البعيدة** " عن هذا النطاق ، والتى يجب أن تكون أرضا "**موعودة** " بقدوم طلائع التعمير الخارجة من الوادى " **الأنبوبى** " المتصبب مشكلات وسكانا ، لأنه مـن الأجـدر بسكان مصر أن يلجأوا الى هذا **الخروج الكبير** الطوعي قبل أن يضطروا الى " **الهـروب الكبير** " من منطقتى الوادى والدلتا ، بعدما تتخما بنحو ٧٠ مليونا من البشر مع بداية

القرن الحادي والعشرين ، والتى قد تسلمنا الى سنوات " **عجاف** " مـن المـزعج أن نتصور طبيعة العلاقة بين سكان مصر ومعمورها خلالها ٠

وفيما يتعلق بالارتباط بين المدن الجديدة وأقاليم التنمية ، فالملاحظ أن هذه المـدن قد ارتبطت بأقاليم التخوم أكثر من ارتباطها بغيرها من الأقاليم ، وذلـك نتيجـة لطبيعـة المعمور المصرى ، ومن أبرز هذه المدن : النوبارية ، الصالحية الجديدة ، برج العـرب الجديدة ، والسادات ، أما من حيث ارتباط هذه المدن بأنمـاط النمـو السـكانى الحـالى والمتوقع فالملاحظ أن العدد الأكبر منها كان من نصيب محافظـات الـنمط المختنـق ، وأهمها : القاهرة والجيزة ، وأن محافظات النمط المفتوح قد تناثرت فيها هـذه المـدن ، وذلك لارتباط المدن الجديدة فى مصر بعملية التخفيف عن مناطق الاكتظاظ السكانى أكثر من ارتباطها بعملية تحقيق التنمية الاقليمية على مستوى كافة أقاليم مصر الاقتصـادية ، ولهذا نرى محاور التنمية فى مناطق اللامعمور تخلو من العدد الكافى من المدن الجديـدة اللازمة لاستغلال مواردها الكامنة ٠

ولقد أدرك المسئولون عن التنمية الاقليمية فى مصر أهمية هذا النمط من أنمـاط التنمية ، كما أدركوا أهمية المدن – خاصة الجديدة منها – فى تحقيقه ، ولذلك فقد قسمت مصر الى ثمانية أقاليم اقتصادية – تحولت الى سبعة مؤخرا – بهـدف تحقيـق التنميـة الاقليمية ، وهو اسلوب من أساليب تقسيم الدولة الى أقاليم من أجل التنمية ، ولكنه تقسـيم اعتمد أساسا على تجميع كل مجموعة من المحافظات المتجاورة فى شكل اقليم اقتصـادى واحد ، ومن ناحية اخرى لم تلتزم سياسة المدن الجديدة فى مصر بأى من اسـتراتيجيات التنمية الاقليمية المتعارف عليهـا – اسـتراتيجية الانتشـار ، اسـتراتيجية التركيـز ، واستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة أى سياسة مراكز أو أقطاب النمو ، ولكنها أخذت فى

اعتبارها حدة مشكلات المعمور المصرى وخصوصية العلاقة بين الانسان المصرى وهذا المعمور من ناحية ، وتفاوت ملامح هذه العلاقة بين الأجزاء المختلفة من هذا المعمور من ناحية ثانية ، وخصائص مناطق اللامعمور من ناحية ثالثة ، وقد أسفر ذلك جميعـا عـن الاتجاه الى انشاء مجموعة من المدن الجديدة من أجل الحل العاجل لـبعض المشـكلات المكانية التى يعانى منها المعمور المصرى ٠

ورغم التوافق الزمنى بين عمليتى انشاء المدن الجديدة واتبـاع سياسـة التنميـة الاقليمية الا أن الارتباط بين هاتين العمليتين كان غير واضح فى أذهان العـاملين علـى التخطيط لحل المشكلات المكانية التى يعانى منها معمور مصر ، رغم إفادة الدولـة مـن تجارب الدول الأخرى فى هذا الصدد ، وذلك لأن هذه الافادة قد اقتصرت على عمليـات الانشاء والتوجيه ، ولم تتعد ذلك الى الأبعاد المكانية الكاملة الكامنة فـى عمليـة التنميـة الاقليمية ٠

الهوامش

١- نشرت هذه الدراسة بمجلة الآداب والعلوم الانسانية لكلية الآداب جامعة المنيـا - المجلد العاشر - يونيو ١٩٩٢ - ص ص ٧١ - ١٣٥ ٠

2 - Hall , P., et al. the Containment of urban England , vol. one , George Allen & Unwin , London , 1973 , p. 99.

١ - أحمد حسن ابراهيم - المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - قسـم الجغرافيـا - جامعة الكويت - ١٩٨٥ - ص ١١ ٠

٤- عزة عبد العزيز سليمان - المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - ندوة دور المدن الجديدة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومى - القـاهرة - ١٩٨٨- ص ٢٦٠

٥ - المرجع السابق - ص ٣٢ ٠

٦ - أحمد على اسماعيل - دراسات فى جغرافية المدن - ط٤ - دار الثقافـة للنشـر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٠- ص ٩٨ ٠

7 - Hansen , N., M., Growth Centers Policy in The United States , in : Hansen N., M., ed. Growth Centers in Regional Economic Development , The Free Press , New York , 1972 . p. 116 .

٨ - عزة عبد العزيز سليمان - مرجع سبق ذكره - ص ٢٥

٩ - المرجع السابق - المكان نفسه ٠

١٠ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - المدن الجديدة علامـات مضـيئة علـى خريطة مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٩ - ص ٣٦ ٠

١١ - تتمثل هذه الخطوات فى : صدور القـرار رقـم ٥٩ لسـنة ١٩٧٩ فـى شـأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، إدخال اسم التعمير والمجتمعات الجديـدة فـى إطـار مسمى وزارة الاسكـــان ، انشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وتخصـيص بند مستقل فى الخطط الاقتصادية والاجتماعيـة وفـى الميزانيـة العامـة للدولـة لاستثمارات المجتمعات والمدن الجديـدة ، المصـدر : وزارة التعميـر والدولـة للاسكان واستصلاح الأراضى - دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية - التقرير النهائى - القاهرة - يناير ١٩٨٢- ص ص ٣ ـ ٦٧

١٢- أحمد محمد عبد العال - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كليـة الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - ١٩٩١ - ص ١٠٧ ٠

١٣ - المرجع السابق - ص : ١١٥،١١٩،١٢٥ ٠

١٤ - المرجع السابق - ص ١٢ ٠

١٥ - سيد عبد المقصود - دور المدن فى الاقتصاد الأكبر - ندوة دور المدن الجديـدة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ - ص ٩ ٠

١٦ - يقسم هؤلاء المنظرون عملية الاستقطاب الى أربعة مراحل أو أقسام هى :

أ - الاستقطاب التقنى technical ، حفز التنمية لدى الموردين والمستهلكين ٠

ب - الاستقطاب النقدى monetary ، نمو مقدرة المستهلكين على الانفاق ٠

ج - الاستقطاب النفسى psychological ، جذب مناخ النجاح للمهاجرين وللمزيد من **الاستثمارات ٠**

د - الاستقطاب الجغرافى ، رد الفعل المتسلسل الذى يتمثل فى التعبير عـن تطـور الأشكال الاستقطابية الثلاث السابقة عن طريق توسع وامتداد المنطقة الواقعة تحـت تأثيـر قطـب النمـو " اقليم القطب أو منطقة نفوذه " ، المصدر : عـلا سـليمان الحكيم - أقطاب النمو كاسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى فى مصر - ندوة التوسـع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ - ص ٥٢٩ ، و :

17- Lavrov , S., and Sdasyuk , G., Concepts of Regional Development , Progress Publishers , Moscow , 1988, p. 51 .

١٨ - سيد عبد المقصود - مرجع سبق ذكره- ص ١٣ ٠

19 - Richardson , H., W., City size and national spatial strategies in Developing Countries , World Bank Stuff Working Paper No. 252 , April , 1977, p. 55 .

20 - Richardson , H., W., Regional Growth Theory , Macmillan , London , 1973 , p. 73 .

21 - Mc Donald , J., R., a Geography of regions , Brown Company Publisher , Debuqe , Iowa , 1972 , p. 56 .

22- Stohr , W., B., Interurban systems and regional economic development , A.A.A.G. Resource Paper No. 26 , 1974 , pp. 33& Ullman , E., Regional development and geography of concentration , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. regional development and planning , The MIT Press , London , 1975 , p. **199.**

٢٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - التعـداد العـام للسـكان والاسـكان والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الأولية - المدن - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ٢٢ ٠

٢٤ - الضياعات الخارجية هى : جملة الفاقد الاقتصادى المصاحب لاستخدام نشاط مـا أو خدمة ما ، ويتوقف هذا الفاقد على عدة عوامل منها معدل الهجرة الى المنطقة ودرجـة تكدس الأنشطة ، المصدر : علا سليمان الحكيم - مرجع سبق ذكره - ص ٥١٦ ٠

٢٥ - الوفورات الناتجة عن ارتباط أو اندماج الأنشطة الانتاجية فى جوار قريب أو تجاور لصيـق ، كما هو الحال فى اقليم صناعى كبير متخصص أو مدينة كبيرة ، ويؤدى هـذا التكتل الى تعزيز الوفورات الخارجية المرتبطة بالاستخدام الكلى للبنية الأساسـية فـى النقل وتسهيلات المواصلات وغيرها من الخدمات ، المرجع السابق - ص ٥٢٩ ٠

٢٦ - المرجع السابق - ص ٥١٨ ٠

27 - Richardson , H., W., City size and national spatial strategies in Developing Countries , op. cit . p. 47 .

28- Ross , G., W., and Cohen S., S., the Politics of French regional planning , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. Regional policy , The MIT Press , Cambridge , 1975 , p. 732 .

٣٦ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - المدن الجديدة علامـات مضـيئة علـى خريطة مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٩- ص ص ٣٤ ـ ٣٥ ٠

٣٠ - يوسف تونى - معجم المصطلحات الجغرافية - دار الفكر العربى - القـاهرة - بدون - ص ١٢٤ ٠

31 - Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 , p. 323

٣٢ - ٧ - أكاديمية البحث العلمى - الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠ - المرحلة الثانية - التقرير النهائى - القاهرة - بدون - ص ٦٩ و :

Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 , p. 323 .

٣٣ - احمد محمد عبد العال - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - ١٩٩١ - ص ١١٦ ٠

٣٤ - تم تقسيم جمهورية مصر العربية الى ثمانية أقاليم اقتصادية بالقرار الجمهـورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ، المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامـة والاحصـاء - المؤشرات الاحصائية - اقليم الاسكندرية - القاهرة - ١٩٨٧- التقديم ٠

٣٥ - أحمد خالد علام - تاريخ التخطيط الاقليمى بمصر وتقسيم الدولة الى أقـاليم - جمعية التخطيط - القاهرة - بدون - ص ص ٢٠ - ٣٠ ، و : أحمد محمـد عبـد

العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة فى جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنيا - ١٩٨٧- ص ط ٠

٣٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المؤشـرات الاحصـائية - اقلـيم الاسكندرية - مرجع سبق ذكره - المكان نفسه ٠

٣٧- صدر قرار تقسيم مصر الى أقاليم اقتصادية قبل تقسيم شبه جزيرة سـيناء الـى محافظتى : سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية فى عام ١٩٨١ ٠

٣٨ - أدمج هذا الاقليم فى إطار اقليم الاسكندرية الاقتصادى فيما بعد ٠

٣٩ - سعد الدين الحنفى - معالم الطريق الى سنة ٢٠٠٠ - مذكرة غير منشـورة - وزارة التخطيط - القاهرة - بدون - بتصرف٠

٤٠ - معدل التناقض النسبى هو ناتج قسمة نسبة إسهام الاقليم فى عدد السكان علـى نسبة إسهامه فى مساحة المعمور فى وقت معين ، المصدر : عبد الرحيم عمران - المشكلة السكانية فى مصر - فى : عبد الرحيم عمران [محرر] ، السكان والصـحة والتنمية فى البلاد العربية - دار نشر الثقافـة - القـاهرة - ١٩٧٨ - ص ٢١٠ ، والجدول من مصادر متفرقة

٤١ - أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة فى جغرافية التنميـة - مرجع سبق ذكره - ص ٣٤٢ ٠

٤٢ - أحمد محمد عبد العال - دور المدن المصرية غير المليونية فى عملية التحضر ١٩٧٦ـ ١٩٨٦ - مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية - العدد الخـامس - ابريـل ١٩٩١ ص ٢٠ ٠

٤٣ - سعد الدين الحنفى - مرجع سبق ذكره - ص ٣٣ ٠

٤٤ - يرى الباحث أن الرقم مبالغ فيه ، والدليل على ذلك أن مساحة المعمور المصرى قد بلغت نحو ١٠٠ ألف كم٢ فى تعداد عام ١٩٨٦ ، راجع : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ـ ١٩٨٨ - القاهرة - يونيو ١٩٨٨- ص ٢٣ ، وقد نتج هذا الارتفاع عن إدخال المساحات الصحراوية فى كـل من محافظات : الاسكندرية ، السويس ، والبحيرة فى عداد المسـاحات المعمـورة ، شكل رقم ٣ ٠

٤٥ - يرى الباحث أن الواقع الفعلى يظهر عكس هذا التصور ، ويكفى للتدليل على ذلك أن سكان إقليم القاهرة الكبرى التخطيطى ـ المخطط له ألا يشهد أية زيادة سـكانية

خلال الفترة ١٩٧٦ - ٢٠٠٠ قد ارتفع عدد سكانه من نحو ٧,١ مليون نسمة فـى عام ١٩٧٦ الى نحو ٩,٣ مليون نسمة فى عام ١٩٨٦ ، نهـم قـد ازدادوا بنسـبة ٣٠% تقريبا خلال عشر سنوات فقط ٠

٤٦ - أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة فى جغرافية التنميـة - مرجع سبق ذكره - ص ص ٣٣٧ ـ ٣٤٧ ٠

٤٧ - عزة سليمان وشنودة سمعان - التوسع الحضرى ومشكلة الاسكان فى مصـر - ندوة التوسع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨- ص ٣١٤ ٠

٤٨ - عـايدة بشارة - تخطيط المراكز العمرانية والتنمية فى جمهورية مصر العربية - بحوث المؤتمر الجغرافى العربى الثانى - ١٩٧٦ - المجلس الأعلـى للثقافـة - القـــاهرة - ١٩٨٨ - ص ٢٢ ٠

٤٩ - السيد محمد كيلانى - تصنيف وترتيـب المـدن المصـرية ذات حجـم سـكانى ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر - معهد التخطيط القومى - ورقة عمل رقم ١٧ - القـاهرة - اغسطس - ١٩٨٣- ص ٦٧ ٠

٥٠ - باستبعاد مساحة قسم عتاقة غير المأهول بالسكان ترتفع كثافة سـكان محافظـة السويس من ١٨ نسمة /كم٢ الى ٠,٦ نسمة /كم٢ ، ومن ثم يمكن اعتبارها إحـدى محافظات النمط المعتـــدل ، رغم تركز سكانها فى مدينـة السـويس ، المصـدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السـنوى ١٩٥٢ــ ١٩٨٨ - مرجع سبق ذكره - ص ٢٣ ٠

٥١ - سعد الدين الحنفى - مرجع سبق ذكره - ص ص ١٦ - ٢٤ ٠

٥٢ - حسين كفافى - رؤية عصرية لخريطة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٧- ص ٧٤ ٠

٥٣ - المجالس القومية المتخصصة - سيناء ومجالات التنمية - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة - ١٩٨٠- ص ٧٣ ٠

٥٤ - أحمد حسن ابراهيم - مرجع سبق ذكره - ص ١١٥ ٠

٥٥ - علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الاقليمية فـى مصـر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ - ص ١٩٣ ٠

٥٦ -أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة فى جغرافية التنميـة - مرجع سبق ذكره - ص ١٥٢ ٠

٥٧ - مجدى ربيع - التجمعات العمرانية الجديدة حـول القـاهرة - نـدوة التوسـع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ - ص ٧١٤ ٠

٥٨ - اعتمادا على بيانات الجدول رقم [١] ، و : محمد جمال الدين محمـد - أهميـة المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضرى - ندوة التوسـع الحضـرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨- ص ٥٦١ ، وقد اكتفى الباحث بمساحة معمور مصر فى عام ١٩٧٦ وقدرها نحو ٣٥ ألف ٠كم٢ ، وذلـك لعـدم الاقتنـاع بمساحة معمور عام ١٩٨٦ ، والتى بلغت نحو ٩٨٨ آلاف كم٢ !! ، راجع : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ـــ ١٩٨٨ - مرجع سبق ذكره - ص ٢٣ ٠

٥٩ - محمد جمال الدين محمد - مرجع سبق ذكره - ص ٥٩٥ ٠

٦٠ - المرجع السابق - المكان نفسه ٠

٦١ - فتحى محمد مصيلحى - بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية - ج١ - بدون - القاهرة - ١٩٩٠- ص ١٠٠ ٠

٦٢ - مجدى ربيع - التجمعات العمرانية الجديدة حـول القـاهرة - نـدوة التوسـع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨- ص ٧٠٥ ٠

٦٣ -الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - التعـداد العـام للسـكان والاسـكان والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الأولية - المدن - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩ ٠

٦٤ - فتحى محمد مصيلحى - مرجع سبق ذكره - ص ٨٧ ٠

٦٥ - علا سليمان الحكيم - تقييم لتجربة المدن الجديدة فى مصر مع التطبيق علـى مدينة العاشر من رمضان - ندوة دور المـدن الجديـدة فـى التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومى - القـاهرة - ١٩٨٨- ص ٦٣ ٠

٦٦ - المرجع السابق - المكان نفسه ٠

٦٧ - الجدول من اقتراح الباحث ٠

٦٨ - الجدول من اقتراح الباحث ٠

٦٩ - علا سليمان الحكيم - المرجع السابق - ص ١٠٠ ٠

٧٠ - فتحى محمد مصيلحى - مرجع سبق ذكره - ص ٦٠ ٠

٧١ - علا الحكيم - المرجع السابق - ص ١٠٢ .

المصـادر

١ - أحمد حسن ابراهيم - المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق - قسـم الجغرافيـا - جامعة الكويت - ١٩٨٥ ٠

٢- أحمد خالد علام - تاريخ التخطيط الاقليمى بمصر وتقسيم الدولـة الـى أقـاليم - جمعية التخطيط - القاهرة - بدون ٠

٣- أحمد على اسماعيل - دراسات فى جغرافية المـدن - ط٤ - دار الثقافـة للنشـر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٠ ٠

٤ - أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة فى جغرافيـة التنميـة - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنيا - ١٩٨٧ ٠

٥ - """""""""""""""""" - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كليـة الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - ١٩٩١ ٠

٦ - """""""""""""""""" - دور المدن المصرية غير المليونية فى عملية التحضـر ١٩٧٦ـ ١٩٨٦ - مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية - العدد الخـامس - ابريـل ١٩٩١ ٠

٧ - أكاديمية البحث العلمى - الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠ - المرحلة الثانية - التقرير النهائى - القاهرة - بدون ٠

٨ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ـــ ١٩٨٨ - القاهرة - يونيو ١٩٨٨ ٠

٩ - """""""""""""""""""""""""""""" - المؤشـــرات الاحصـــائية - اقلـــيم الاسكندرية - القاهرة - ١٩٨٧ ٠

١٠ - """""""""""""""""""""""""""""" - التعـداد العـام للسـكان والاسـكان والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الأولية - المدن - القاهرة - ١٩٨٦ ٠

١١ - السيد محمد كيلانى - تصنيف وترتيـب المـدن المصـرية ذات حجـم سـكانى ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر - معهد التخطيط القومى - ورقة عمل رقم ١٧ - القـاهرة - اغسطس - ١٩٨٣ ٠

١٢ - المجالس القومية المتخصصة - سيناء ومجالات التنمية - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة - ١٩٨٠ ٠

١٣ - حسن محمود الحديثى - سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بـالتطور العمرانـى للمدن - مجلة الجمعية الجغرافية العراقية - المجلد ١٧ - بغداد - ١٩٨٦ ٠

١٤ - حسين كفافى - رؤية عصرية لخريطة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٧ ٠

١٥ - سامح العلايلى - مشروعات تخطيط المدن الكبرى وواقع التضخم الحضـرى - ندوة التوسع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ ٠

١٦ - سعد الدين الحنفى - معالم الطريق الى سنة ٢٠٠٠ - مذكرة غير منشـورة - وزارة التخطيط - القاهرة - بدون ٠

١٧ - سيد عبد المقصود - التفاوتات الاقليمية واستراتيجية التنمية الاقليمية - معهـد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٤٣٨ - القاهرة - يناير ١٩٨٧ ٠

١٨ - سيد عبد المقصود - دور المدن فى الاقتصاد الأكبر - ندوة دور المدن الجديـدة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ ٠

١٩ - صالح مغيب - تقديم ندوة دور المدن الجديدة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ ٠

٢٠ - صفر احمد صفر - عشرون عاما من التخطيط الاقليمى فـى مصـر [١٩٥٧ - ١٩٧٧] - مصر المعاصرة - العدد ٣٧١ - يناير ١٩٨٧ ٠

٢١ - عـايدة بشارة - تخطيط المراكز العمرانية والتنمية فى جمهورية مصر العربية - بحوث المؤتمر الجغرافى العربى الثانى - ١٩٧٦ - المجلس الأعلـى للثقافـة - القـاهرة - ١٩٨٨ ٠

٢٢ - عبد الرحيم عمران - المشكلة السكانية فى مصر - فى : عبد الـرحيم عمـران [محرر] ، السكان والصحة والتنمية فى البلاد العربية - دار نشر الثقافة - القـاهرة - ١٩٧٨ ٠

٢٣ - عزة سليمان وشنودة سمعان - التوسع الحضرى ومشكلة الاسكان فى مصـر - ندوة التوسع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ ٠

٢٤ - عزة عبد العزيز سليمان - المدن الجديدة بين النظرية والتطبيـق - نـدوة دور المدن الجديدة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة - معهـد التخطـيط القـومى - القـاهرة - ١٩٨٨ ٠

٢٥ - علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الاقليمية فـى مصـر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ .

٢٦ - """""""""""""""""""""""" - أقطاب النمو كاسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى فى مصر - ندوة التوسع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ .

٢٧ - """""""""""""""""""""" - تقييم لتجربة المدن الجديدة فى مصر مع التطبيـق علـى مدينة العاشر من رمضان - ندوة دور المـدن الجديـدة فـى التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية - معهد التخطيط القومى - القـاهرة - ١٩٨٨ .

٢٨ - فتحى محمد مصيلحى - بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية - ج١ - بدون - القاهرة - ١٩٩٠ .

٢٩ - مجدى ربيع - التجمعات العمرانية الجديدة حـول القـاهرة - نـدوة التوسـع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ .

٣٠ - محاسن مصطفى حسنين - السكان والنمو الحضرى فى مصر - ندوة التوسـع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨ .

٣١ - """""""""""""""""""""""""""" - دور المدن الجديدة فى إعادة توزيع السكان والقـوى العاملة - ندوة دور المدن الجديدة فى التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة - معهـد التخطيط القومى - القـاهرة - ١٩٨٨ .

٣٢ - محمد جمال الدين محمد - أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهـة النمـو الحضرى - ندوة التوسع الحضرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٨.

٣٣ - وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى - دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية - التقرير النهائى - القاهرة - يناير ١٩٨٢ .

٣٤ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق - الاسكان فى مصـر - القاهرة - ١٩٨٩ .

٣٥ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - التعمير فى مصر - القاهرة - ديسـمبر ١٩٨٩ .

٣٦ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - المدن الجديدة علامـات مضـيئة علـى خريطة مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٩ .

٣٧ - يوسف توني - معجم المصطلحات الجغرافية - دار الفكر العربي - القـاهرة - بدون .

38 - Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 .

39 Alaev , E., Social and economic geography , Progress Publications , Moscow . 1989 .

40 - Alonso , W., Urban and regional imbalances in economic development , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. Regional policy , The MIT Press , Cambridge , 1975 .

41 - Butuzova , V., et al. Division into economic regions , The xxiii International Geographical Congress , Sec. II , Moskova , 1967 .

42 - Folmer H., and Oosterhaven , J., Spatial inequality and regional development , in : Folmer H., and Oosterhaven , J., eds. , Spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979 .

43 - Hall , P., et al. the Containment of urban England , vol. one , George Allen & Unwin , London , 1973 .

44 - Hansen , N., M., Growth Centers Policy in The United States , in : Hansen N., M., ed. Growth Centers in Regional Economic Development , The Free Press , New York , 1972 .

45 - Hansen , N., Review and evaluation of attempts to direct migrants to smaller and intermediate sized cities , in : United Nations , Population distribution policies in Developing Countries , New York , 1981.

46 - Lavrov , S and Sdasyuk , G., Concepts of regional development , Progress Publishers , Moscow , 1988 .

47 - Mc Donald , J., R., a Geography of regions , Brown Company Publisher , Debuqe , Iowa , 1972 .

48 - Richardson , H., W., Regional Growth Theory , Macmillan , London , 1973 .

49 - Richardson , H., W., City size and national spatial strategies in Developing Countries , World Bank Stuff Working Paper No. 252 , April , 1977 .

50 - Rodwin , L., Choosing regions for development , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. regional development and planning , The MIT Press , London , 1975 .

51 - Ross , G., W., and Cohen S., S., the Politics of French regional planning , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. Regional policy , The MIT Press , Cambridge , 1975 .

52 - Stohr , W., B., Interurban systems and regional economic development , A.A.A.G. Resource Paper No. 26 , 1974 .

53 - Ullman , E., Regional development and geography of concentration , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. regional development and planning , The MIT Press , London , 1975 .